ليث بن أبي سُلَيم

ومروياته في الكتب الستة - دراسة نقدية

د. محمد عودة أحمد الحوري (*)

د. محمد عبد الرحمن طوالبة (**)

(*) محاضر متفرغ - جامعة اليرموك - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - قسم أصول الدين - المملكة الأردنية الهاشمية.

(**) أستاذ مشارك - جامعة اليرموك - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - قسم أصول الدين - المملكة الأردنية الهاشمية.



ملخص البحث:

قمنا في هذا البحث بترجمة نقدية لليث بن أبي سُليم القرشي الكوفي، ودراسة مروياته في الكتب الستة؛ فهو من المتقدمين زمنياً، حيث عُدّ من صغار التابعين - إلا أنه لم يثبت لقاؤُه أحداً من الصحابة -، وروى عنه الكبار كالثوري وشعبة، وخُرّج حديثه في الكتب الستة، إلا أنه وُصِف بالضّعف والاختلاط، حتى قيل فيه: اختلط ولم يُمَيّز حديثه فتُرِك.

وقد تبين لنا من خلال دراسة مروياته والحكم عليها قبولاً وردّاً في ضوء المُتابِعات والشَواهِد، أن إطلاق القول بضعفه واختلاطه لا يُسَلّم؛ فيقبل من حديثه ما رواه قبل الاختلاط، ويُعْرف ذلك بما يرويه عنه إسماعيل بن عُلَيّة، وسفيان الثوري وطبقته، كعبد الله بن إدريس.

وكذا يقبل من حديثه ما رواه في باب المناسك؛ لأنه أعلم أهل بلده بها.

وجاء هذا البحث - أيضاً - مبيناً لتفاوت مناهج أصحاب الكتب الستة في تخريج أحاديثه، بما ينسجم مع شرط كل منهم، وغرضه من تصنيف كتابه.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد: فإن الناس متفاوتون في حفظهم وضبطهم وعدالتهم، ولئن كانت العدالة (الالتزام الديني والخُلُقي) مسؤولية ذاتية، فإن الحفظ والضبط يرجعان إلى عوامل ذاتية وخارجية، جسدية أو عقلية، أو زمانية أو مكانية أو موضوعية، ورواة الحديث تجري عليهم هذه السنة، والناظر في ترجمة ليث بن أبي سليم يجد اختلاف النقاد الشديد في تعديله وتجريحه لاختلاط أصابه حتى قال الحافظ ابن حجر فيه: اختلط حديثه جدا ولم يميز فترك، فأردنا الوقوف على حقيقة حاله لاسيما أن حديثه مُخرّج في الكتب الستة - إلا النسائي- وإن تفاوتوا من حيث كيفية التخريج، ومن حيث عدد المرويات التي أخرجها كل منهم؛ فرأينا أن نبحث هذا الموضوع بدراسة مستقلة تترجم له ترجمة نقدية؛ للوقوف على ما قيل فيه من جرح أو تعديل، ومن ثم الحكم عليه بما يتناسب وأقوال النقاد فيه، ودراسة حديثه في ضوء ذلك؛ للوقوف على مناهج أصحاب الكتب الستة في تخريج أحاديثه والتعامل معها، وعنونا له "ليث بن أبي سليم ومروياته في الكتب الستة" دراسة نقدية. وجاءت هذه الدراسة في مبحثين وخاتمة على النحو الآتي:

- **المبحث الأول: ترجمة ليث بن أبي سليم النقدية، وفيه عشرة مطالب، وهي:**
  - المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته
  - المطلب الثاني: ولادته
  - المطلب الثالث: رحلاته
  - المطلب الرابع: شيوخه
  - المطلب الخامس: تلاميذه
  - المطلب السادس: عبادته
  - المطلب السابع: عائلته
  - المطلب الثامن: وفاته

- المطلب التاسع: أقوال النقاد في ليث بن أبي سليم
- المطلب العاشر: دراسة أقوال النقاد وخلاصتها

- **المبحث الثاني: مرويات ليث بن أبي سليم في الكتب الستة، وفيه ستة مطالب، وهي:**
  - المطلب الأول: مرويات ليث بن أبي سليم عند البخاري
  - المطلب الثاني: مرويات ليث بن أبي سليم عند مسلم
  - المطلب الثالث: مرويات ليث بن أبي سليم عند الترمذي
  - المطلب الرابع: مرويات ليث بن أبي سليم عند أبي داود
  - المطلب الخامس: مرويات ليث بن أبي سليم عند ابن ماجه
  - المطلب السادس: خلاصة مرويات ليث بن أبي سليم في الكتب الستة
- الخاتمة

ثم عملنا فهرساً للأحاديث التي رواها ليث بن أبي سليم وحكم أسانيدها

المبحث الأول
ترجمة ليث بن أبي سليم النقدية

المطلب الأول
اسمه ونسبه وكنيته

ليث بن أبي سليم بن زُنَيم[(١)] القرشي مولاهم، أبو بكر، ويقال: أبو بكير، الكوفي، مولى عتبة ابن أبي سفيان، ويقال: مولى عنبسة بن أبي سفيان، ويقال: مولى معاوية بن أبي سفيان، واسم أبي سليم: أيمن، ويقال: أنس، ويقال: زيادة، ويقال: عيسى[(٢)]، وأصله من أبناء فارس[(٣)].

المطلب الثاني: ولادته

ولد بالكوفة[(٤)] وكان منزله في جبانة عَرْزَم[(٥)]، لكن أحداً ممن ترجم لليث لم يصرح بسنة ولادته، والذي نجزم به أن مولده كان قبل سنة ست وسبعين للهجرة، بدلالة قتل والده على يد شبيب بن يزيد الخارجي في هذه السنة[(٦)].

---

(١) زنيم بالزاي والنون مصغر، ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٤٦٤

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب٨، /٤١٧.

(٣) كما صرح بذلك ابن حبان في المجروحين، ٢/٢٣١.

(٤) كما صرح بذلك ابن حبان في المجروحين٢، /٢٣١.

(٥) كما قال ابن سعد في الطبقات الكبرى ٦/٣٤٩، وأما جبانة عرزم فجاء عند الحموي في معجم البلدان ٤/١٠٠: "عرزم بفتح أوله وسكون ثانيه وزاي مفتوحة، وهو اسم جبانة بالكوفة، وأصله الشديد المكتنز، وقيل: عرزم محلة بالكوفة، تعرف بجبانة عرزم نسبت إلى رجل كان يضرب فيها اللبن اسمه عرزم".

(٦) قال خليفة ابن خياط في طبقاته ص٧١-٧٢: "سنة ست وسبعين فيها خروج صالح بن مسرح في صفر بناحية الجزيرة... يوم الثلاثاء لثلاث عشرة ليلة بقيت من جمادى الآخرة سنة ست وسبعين، واستخلف صالح شبيب بن يزيد - الخارجي - فلقي سورة بن أبجر، ثم سار شبيب فلقي سعيد بن عمرو الكندي فاقتتلوا قتالاً شديداً، ثم انصرف شبيب فأتى الكوفة فدخلها وقتل بها أبا سليم مولى عنبسة بن أبي سفيان أبا الليث بن أبي سليم..."

المطلب الثالث: رحلاته

بتتبع ترجمة ليث وشيوخه نستطيع الجزم بأنه رحل في طلب الحديث – كما هو شأن أهل العلم في عصره –، ودلت القرائن على أنه رحل إلى:

١ – **البصرة**: بدلالة قول حماد بن زيد البصري (ت ١٧٩هـ): قدم علينا البصرة حماد بن أبي سليمان فلم يأته أيوب – أي: السختياني – فلم نأته، قال: وكان إذا لم يأت أيوب أحداً لم نأته، قال: وقدم علينا ليث بن أبي سليم فأتاه أيوب فأتيناه[١].

٢ – **مكة والمدينة**: بدلالة قول محمد بن إسحاق (ت ١٥٠ هـ): "قدم علينا عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد حاجًا فاعتلت إحدى قدميه فقام يصلي حتى أصبح على قدم واحدة، قال: وصلى الفجر بوضوء العشاء، قال: وقدم علينا ليث بن أبي سليم فصنع مثلها"[٢]

المطلب الرابع: شيوخه

روى عن كثير من العلماء الكبار، ومن أشهرهم[٣]:

١ – طاووس بن كيسان اليماني الحميري (ت ١٠٦ هـ وقيل: بعدها)

٢ – عامر بن شراحيل الشعبي الكوفي (ت بعد ١٠٠ هـ)

٣ – عبد الرحمن بن الأسود النخعي الكوفي (ت ٩٩ هـ)

٤ – عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق المدني(ت ١٢٦ هـ وقيل بعدها)

٥ – عكرمة أبو عبد الله مولى بن عباس المدني (ت ١٠٤ هـ وقيل: بعدها)

٦ – مجاهد بن جبر المكي(ت ١٠١ هـ وقيل: بعدها).

---

(١) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٧/٢٨٦.
(٢) ابن الجوزي، صفة الصفوة ٣/٩٥.
(٣) انظر: المزي، تهذيب الكمال، ٢٤/ ٢٨٠-٢٨١.

٧ - عطاء بن أبي رباح المكي(ت ١١٤ هـ على المشهور).

٨ - أبو إسحاق السَّبِيعي عمرو بن عبد الله بن عبيد الكوفي (ت ١٢٩ هـ وقيل: قبل ذلك)

٩ - أبو بردة بن أبي موسى الأشعري الكوفي (ت ١٠٤ هـ وقيل: غير ذلك)

١٠- أبو الزبير المكي محمد بن مسلم (ت ١٢٦ هـ)

المطلب الخامس: تلاميذه

روى عنه كثير من العلماء، ومن أشهرهم(١):

١ - إسماعيل بن إبراهيم البصري المعروف بابن عُلَية (ت١٩٣ هـ)

٢ - جرير بن عبد الحميد الضبي الكوفي (ت ١٨٨ هـ)

٣ - زهير بن معاوية الجعفي الكوفي (ت ١٧٢وقيل: ١٧٣، وقيل: ١٧٤هـ)

٤ - سفيان بن سعيد الثوري الكوفي (ت ١٦١ هـ)

٥ - وأبو الأحوص سلام بن سليم الكوفي (ت ١٧٩ هـ)

٦ - شريك بن عبد الله النخعي الكوفي (ت ١٧٧، وقيل: ١٧٨هـ)

٧ - شعبة بن الحجاج العتكي الواسطي ثم البصري (ت١٦٠ هـ)

٨ - عبد الله بن إدريس الكوفي (ت ١٩٢ هـ)

٩ - فضيل بن عياض الزاهد المشهور أصله من خراسان وسكن مكة (ت ١٨٧ هـ)

١٠- وأبو معاوية محمد بن خازم الضرير الكوفي (ت١٩٥ هـ)

---

(١) انظر: المصدر نفسه، ٢٤/ ٢٨١-٢٨٢.

المطلب السادس: عبادته

كان ليث رجلاً صالحاً عابداً – سلك في ذلك منهج والده رحمه الله، كما سيأتي – ففي مسند ابن الجعد أنه كان صاحب ليل ونهار – يعني الصلاة–[1]، وكان رحمه الله إذا فاتته الصلاة في مسجده الذي يصلي فيه اكترى حماراً فطاف عليه المساجد حتى يدرك الجماعة.[2]

المطلب السابع: عائلته

لم نجد الكثير عن عائلته والذي وقفنا على ذكر لهم من أسرته هم:

١ – والده: كان من العباد المجتهدين قُتِل على يد شبيب الخارجي، قال ابن سعد في ترجمة ليث: "وكان أبوه أبو سليم من العباد المجتهدين في المسجد الجامع بالكوفة، فلما دخل شبيب الخارجي الكوفة أتى المسجد فبَيَّت من فيه فقتلهم، وقتل أبا سليم فيمن قتل، فترك الناس التهجد من ليلتئذ في المسجد"[3]

٢ – **زوجته**: قال ابن حبان(ت ٣٥٤هـ): "عائشة بنت يونس بن عبيد امرأة ليث بن أبى سليم تروى عن زوجها"[4].

٣ – **ابن ابنته**: وقد أفدنا ذلك من إسناد حديث رواه الطبراني في المعجم الكبير والأوسط قال: "حدثنا أحمد بن رشدين، ثنا علي بن الحسن بن هارون الأنصاري، **ثنا الليث ابن بنت الليث بن أبي سليم**، قال: **حدثتني جدتي عائشة بنت يونس امرأة الليث**، عن ليث بن أبي سليم، عن مجاهد، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من زار قبري بعد موتي كان كمن زارني في حياتي"[5]

---

(١) ابن الجعد، المسند، ١/١٠٦.
(٢) المصدر نفسه، ١/١٠٧.
(٣) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٦/٣٤٩.
(٤) ابن حبان، الثقات، ٨/٥٢٨، ت ١٤٨٤١.
(٥) الطبراني، المعجم الكبير، ١٢/٤٠٦ح ١٣٤٩٦ والمعجم الأوسط ١/٩٤ ح ٢٧٤.

المطلب الثامن: وفاته

اختلف المؤرخون في تحديد سنة وفاته على أقوال: فقيل سنة ثمان وثلاثين ومئة، وقيل: سنة ثلاث وأربعين ومئة[١]، واختار ابن حجر أن وفاته كانت ثمان وأربعين ومئة[٢].

المطلب التاسع
أقوال النقاد في ليث بن أبي سليم

قال سفيان الثوري (ت ١٦١ هـ): كان ليث بن أبي سليم إذا سمع مني حديثا لطاووس قال: اكتبه وجئني به[٣].

وقال عبد الوارث بن سعيد (ت ١٨٠ هـ): كان ليث بن أبي سليم من أوعية العلم[٤]

وقال أبو داوود (ت ٢٧٥ هـ): سألت يحيى عن ليث فقال: لا بأس به[٥].

وقال العجلي (ت ٢٦١ هـ): جائز الحديث، لا بأس به[٦].

وقال ابن عدي (ت ٣٦٥ هـ): له أحاديث صالحة غير ما نكرت، وقد روى عنه شعبة، والثوري وغيرهما من ثقات الناس، ومع الضعف الذي فيه يكتب حديثه[٧].

وقال فضيل بن عياض (ت ١٨٧ هـ): أعلم أهل الكوفة بالمناسك[٨].

---

(١) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٤١٤، ح٤٢٢٩.
(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب ص٤٦٤ ت٥٦٨٥.
(٣) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٤١٤، ح٤٢٢٩.
(٤) ابن عدي، الكامل٦، /٨٨.
(٥) المزي، تهذيب الكمال، ٢٤/ ٢٨٦.
(٦) الثقات، ٢/ ٢٣١.
(٧) ابن عدي، الكامل، ٦/ ٢١٦.
(٨) سؤالات أبي عبيد أبا داوود، ٣/ ١٦٠.

قال الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ): صاحب سنة يُخرّج حديثه، إنما أنكروا عليه الجمع بين عطاء وطاووس ومجاهد حسب[١].

وقال البخاري (ت ٢٥٦هـ): صدوق، وربما يهم في الشيء، وقال: قال أحمد بن حنبل: ليث لا يفرح بحديثه، كان الليث يرفع أشياء لا يرفعها غيره[٢].

وقال أحمد بن حنبل(ت ٢٤١ هـ): يقولون: إن ابن عُلَيّة سمع من ليث بن أبي سليم بالبصرة وهو صغير[٣]، وقال عن ليث: مضطرب الحديث، ولكن حدث عنه الناس[٤]، وعنه: ما رأيت يحيى بن سعيد أسوأ منه رأياً في أحد منه في ليث ومحمد بن إسحاق (ت١٥٠هـ) وهمام - ابن يحيى (ت ١٦٤وقيل: ١٦٥ هـ)[٥]-، لا يستطع أحد أن يراجعه فيهم[٦]، وقال مرة: ضعيف[٧].

ونقل الإمام أحمد عن جرير بن عبد الحميد (ت ٢٨٨ هـ) قوله: كان ليث أكثر تخليطاً من عطاء بن السائب (ت١٣٦هـ صدوق اختلط) ويزيد بن أبي زياد (ت ١٣٦هـ ضعيف كَبُر فتغير ولقِّن)، ووافقه[٨].

وقال ابن معين (ت ٢٣٣ هـ): ضعيف، إلا أنه يكتب حديثه[٩]، وعنه: ضعيف الحديث عن طاووس، فإذا جمع طاووس وغيره فالزيادة هو ضعيف[١٠]، وقال: كان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه، وكان عبد الرحمن - ابن

---

(١) البرقاني: أسئلة البرقاني للدارقطني، ت ٤٢١.
(٢) الترمذي، الجامع، ٤/٢٠١، وانظر علل الترمذي الكبير، ص ٣٩٠ و ٢٩٣.
(٣) العلل ومعرفة الرجال ٢/٦٨
(٤) ابن عدي، الكامل، ٦/٢١٦، وعلل أحمد، ٢/٣٧٩.
(٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١١/٦٠ وهمام ثقة، ربما وهم، كما قال ابن حجر في تقريب التهذيب ص٥٧٤ت٧٣١٩.
(٦) ابن حبان، المجروحين، ٢/٢٣٢.
(٧) علل أحمد، ١/٧٠.
(٨) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٧/١٧٨. انظر ترجمة عطاء، ابن حجر، تقريب التهذيب ص٣٩١ت٤٥٩٢ وترجمة يزيد ص٦٠١ ت٧٧١٧
(٩) العقيلي، الضعفاء، ٤/١٦.
(١٠) المصدر ذاته، ٤/١٦، ومعنى قوله: فالزيادة هو ضعيف. أي ازداد السند ضعفاً بهذه الزيادة، وأكد اختلاط ليث في هذا الحديث، انظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي، ص ٣٥٨.

مهدي – يحدث عن سفيان – أي الثوري– وغيره عنهما[١] – أي عن ليث ابن أبي سليم وحجاج بن أرطأة (ت ١٤٥هـ صدوق كثير الخطأ والتدليس).

وقال ابن المديني (ت ٢٣٤ هـ): مُجَالد بن سعيد (ت ١٤٤هـ ليس بالقوي وتغيّر في آخر عمره) أحب إلي من ليث[٢].

وقال القطيعي (ت ٣٦٨هـ): كان ابن عيينة يُضعّف ليث بن أبي سليم[٣].

وسئل عيسى بن يونس (ت ٢٨٧ هـ): لِمَ لَمْ تسمع من ليث، قال: رأيته وكان قد اختلط وكان يصعد المنارة ارتفاع النهار، فيؤذن[٤].

وقال أبو حاتم (ت ٢٧٧ هـ): يكتب حديثه، وكان ضعيف الحديث[٥]، ونُقِل عنه وعن أبي زرعة قولهما: لا يشتغل به، مضطرب الحديث[٦]، ونقل عن أبي زرعة (ت ٢٦٤ هـ): ليّن الحديث، لا يحتج به عند أهل العلم بالحديث[٧].

وقال الجوزجاني (ت٢٥٩هـ): يضعف حديثه، ليس بثبت[٨]، وعن ابن سعد (ت ٢٣٠هـ) قوله: كان رجلاً صالحاً عابداً، وكان ضعيفاً في الحديث[٩]، وقال النسائي (ت٣٠٣ هـ): ضعيف[١٠].

وقال ابن حبان (ت ٣٥٤ هـ): كان من العباد، ولكن اختلط في آخر عمره حتى كان لا يدري ما يحدث به، فكان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، ويأتي

---

(١) العقيلي، الضعفاء، ١٦/٤. وانظر ترجمة حجاج، ابن حجر، تقريب التهذيب ص ١٥٢ ت ١١١٩.
(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٥٨٥/٤وانظر ترجمة مجالد، ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٥٢٠ ت ٦٤٧٨.
(٣) العقيلي، الضعفاء، ١٦/٤.
(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٧٨/٧.
(٥) الجرح والتعديل، ١٧٨/٧.
(٦) ابن أبي حاتم، العلل ١٦/١.
(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٧٨/٧.
(٨) أحوال الرجال، ص ٩١.
(٩) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٧٨/٧.
(١٠) المصدر ذاته، ١٧٨/٧.

عن الثقات بما ليس من حديثهم، كل ذلك منه في اختلاطه، تركه يحيى القطان وابن مهدي وأحمد بن حنبل وابن معين[١].

وقال البزار (ت ٢٩٢ هـ): أصابه شبه الاختلاط، فيبقى في حديثه لين، وإنما تكلم فيه أهل العلم بهذا، وإلا فلا نعلم أحداً ترك حديثه[٢] قلنا: بل أصابه اختلاط واضح، كما نصَّ غير واحد من النقاد.

وقال الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ): ضعيف[٣]، وعنه: ليس بحافظ[٤]، وقال أيضاً: ليس بقوي[٥].

وقال الحاكم (ت ٤٠٥ هـ): ليس بالقوي عندهم[٦].

وقال يعقوب بن شيبة (ت ٢٦٢ هـ): صدوق، ضعيف الحديث[٧].

وقال الساجي (ت ٣٠٧ هـ): صدوق فيه ضعف، كان سيىء الحفظ، كثير الغلط، كان يحيى القطان بأخرة لا يحدث عنه، وقال: كان أبو داود لا يُدخل حديثه كتاب السنن الذي صنفه[٨].

قال ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ): لكن حديثه في السنن، ثابت لكنه قليل[٩].

وقال النووي (ت ٦٧٦ هـ): اتفق العلماء على ضعفه[١٠].

وقال ابن الملقن (ت ٨٠٤ هـ): ضعيف عند الجمهور[١١].

---

(١) ابن حبان، المجروحين، ٢/ ٢٣١.
(٢) كشف الأستار، ص١٦٣، ٩٩٩ح.
(٣) السنن، ١/ ٦٧.
(٤) المصدر نفسه، ١/ ٦٨.
(٥) المصدر نفسه، ١/ ٢٣١، ٣/ ٢٦٩.
(٦) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٤/ ٥٨٥.
(٧) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٤/ ٥٨٥.
(٨) المصدر نفسه، ٤/ ٥٨٥.
(٩) المصدر نفسه، ٤/ ٥٨٥.
(١٠) ابن حجر، التلخيص الحبير، ١/ ٧٨.
(١١) خلاصة البدر المنير، ١/ ٣٢.

وقال الذهبي (ت ٧٤٨هـ): يروي عن مجاهد وطبقته، لا نعلمه لقي صحابياً وعنه شعبة وزائدة وجرير، فيه ضعف يسير من سوء حفظه، كان ذا صلاة وصيام وعلم كثير، وبعضهم احتج به[١].

وعنه: بعض الأئمة يُحَسِّن لليث، ولا يبلغ حديثه مرتبة الحسن، بل عداده في مرتبة الضعيف المقارب، فيروى في الشواهد والاعتبار وفي الرغائب والفضائل، أما في الواجبات فلا[٢].

وقال ابن القيم (ت ٧٥١هـ): وليث بن أبي سليم احتج به أهل السنن الأربعة، واستشهد به مسلم، وقال ابن معين: لا بأس به، وقال الدارقطني: كان صاحب سنة، وإنما أنكروا عليه الجمع بين عطاء وطاووس ومجاهد حسب، وقال عبد الوارث: كان من أوعية العلم، وقال أحمد: مضطرب الحديث، ولكن حدث عنه الناس، وضعفه النسائي ويحيى في رواية عنه، ومثل هذا حديثه حسن وإن لم يبلغ رتبة الصحة[٣].

وقال الزيلعي (ت ٧٦٢هـ): ضعيف، ويكتب حديثه، وقد أعلّ به البيهقي (ت ٤٥٨هـ) روايات كثيرة[٤].

وضعفه ابن حجر في عدة مواضع[٥]، وقال في الهدي: ضعَّفه أحمد وغيره، وعلق له البخاري قليلاً[٦]، وفي التقريب: صدوق اختلط جداً، ولم يُمَيَّز حديثه فترك[٧]، إلا أنه في التغليق بين أن من سمع منه قديماً كالثوري فحديثه عنه صحيح[٨].

---

(١) الكاشف، ٢/ ١٥١.
(٢) سير أعلام النبلاء، ٦/ ١٨٤.
(٣) زاد المعاد ٢/ ١٣٦.
(٤) نصب الراية٢، / ٩.
(٥) انظر فتح الباري، ١/ ٢١٩، ١٦٩، ٢/ ٣٣٥، ٤١٧/ ٤/ ١٦٧، ١٦٩، ٥/ ...٣٧٥.الخ.
(٦) هدي الساري، ص ٤٥٨.
(٧) تقريب التهذيب، ص ٤٦٤، ت ٥٦٨٥.
(٨) تغليق التعليق، ٢/ ٢٩-٣٠.

المطلب العاشر
دراسة أقوال النقاد وخلاصتها

عند تتبع أقوال النقاد يظهر أنه لا يوجد ناقد وثقة وأطلق القول بتوثيقه فهذا ابن معين يوثقه في رواية، ويضعفه في أخرى.

والعجلي وإن قال: لا بأس به، إلا أنها مقرونة بقوله: جائز الحديث، وهذا لا يعني توثيقاً مطلقاً، وإنما هي أدنى مراتب التعديل.

والفضيل بن عياض وثقة ورفع شأنه في باب المناسك، فقال: هو أعلم أهل بلده بها، وهذا توثيق في باب خاص.

وباقي النقاد على تضعيفه، وإن تفاوتت عباراتهم في درجة ضعفه، فمنهم: من أوصله إلى درجة ترك حديثه بأخرة، كما كان من يحيى بن سعيد، وابن مهدي، وأبي زرعة، وغيرهم.

ومنهم: من حدث عنه بواسطة، كابن مهدي، حدث عن الثوري عنه، وقال بعضهم: يكتب حديثه مع ضعفه، أي يكتب في باب المتابعات والشواهد، كما بين الذهبي، وظاهر جداً أن سبب تضعيف ليث هو الاختلاط الذي أصابه، مما أدى إلى اختلال ضبطه، وقد صرح بذلك غير واحد من النقاد، منهم: جرير بن عبد الحميد، وعيسى بن يونس، والبزار، وغيرهم، وإن كان قبل ذلك من أهل العدالة والحفظ.

قلنا: ومن كانت هذه حاله فالصواب:

١ - قبول حديثه فيما وثق به، وهو ما كان من حديثه في باب المناسك، إلا أن يكون مما رواه بعد الاختلاط.

٢ - وقبول حديث من سمع منه قبل الاختلاط، وقد نُصَّ أنَّ إسماعيل بن عُلَية سمع منه وهو صغير، وهذا يفيد أنه سمع منه قبل اختلاطه، وكذا نصَّ ابن حجر على أن الثوري سمع منه قبل الاختلاط، وتبين لنا بعد

دراسة أحاديثه: أنه يضاف إلى الثوري، وابن عُلَيّة: عبد الله بن إدريس - وهو من ثقات الكوفيين من طبقة الثوري -.

٣ - ويقبل حديث ثقات طبقة الثوري وابن إدريس عن ليث إذا لم تعل إلا بأنها من روايته، وكان للحديث متابعات أو شواهد صحيحة.

وبخلاف ذلك فهو ضعيف، وبخاصة إذا كان من روايته عن طاووس، ما لم يكن له متابعات تقويه، والله أعلم.

المبحث الثاني
مرويات ليث بن أبي سليم
في الكتب الستة

المطلب الأول
مروياته عند البخاري

لم يورد له البخاري في صحيحه إلا حديثين، نذكرهما تعليقاً ومتابعة.

الأول: في كتاب الحد، باب: ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرمة:

أخرج حديث الباب عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، حَدَّثَنَا نَافِعٌ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِي الله عنهما قَالَ: قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَاذَا تَأْمُرُنَا أَنْ نَلْبَسَ مِنَ الثِّيَابِ فِي الْإِحْرَامِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَا تَلْبَسُوا الْقَمِيصَ ... وَلَا تَنْتَقِبِ الْمَرْأَةُ الْمُحْرِمَةُ، وَلَا تَلْبَسِ الْقُفَّازَيْنِ) تَابَعَهُ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، وَجُوَيْرِيَةُ وَابْنُ إِسْحَاقَ فِي النِّقَابِ وَالْقُفَّازَيْنِ، وَقَالَ عُبَيْدُاللَّهِ: وَلَا وَرْسٌ، وَكَانَ يَقُولُ لَا تَتَنَقَّبِ الْمُحْرِمَةُ، وَلَا تَلْبَسِ الْقُفَّازَيْنِ، وَقَالَ مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ لَا تَتَنَقَّبِ الْمُحْرِمَةُ، وَتَابَعَهُ لَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ*[(١)].

قال الحافظ في الفتح: أي تابع مالكاً على وقفه، ولم يقف على من وصل طريق الليث[(٢)]. قلنا: لكن حديثه هذا في المناسك، وهو أعلم أهل بلده بها، ووافقه عليها مالكاً.

الثاني: في كتاب الطب، باب: الشفاء في ثلاثة:

أخرج حديث الباب قال: حَدَّثَنِي الْحُسَيْنُ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا

---

(١) البخاري، الصحيح، ص ٣٨٤، ح١٨٣٨.

(٢) ابن حجر، فتح الباري، ٤/٥٣، وانظر تغليق التعليق، ٣/١٢٧-١٢٨.

مَرْوَانُ بْنُ شُجَاعٍ حَدَّثَنَا سَالِمٌ الْأَفْطَسُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِي اللَّه عَنْهما قَالَ: (الشِّفَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ: شَرْبَةِ عَسَلٍ، وَشَرْطَةِ، مِحْجَمٍ، وَكَيَّةِ نَارٍ، وَأَنْهَى أُمَّتِي عَنِ الْكَيِّ) رَفَعَ الْحَدِيث، وَرَوَاهُ الْقُمِّيُّ عَنْ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْعَسَلِ وَالْحَجْمِ[1].

قلنا: هذا الحديث رواه البزار في مسنده، وساقه الحافظ في التغليق بسنده[2]، والقمي هو يعقوب بن عبد الله بن سعد الأشعري صدوق يهم[3].

المطلب الثاني
مرويات ليث عند مسلم

لم يخرج له الإمام مسلم إلا في موضع واحد مقروناً بغيره متابعة، أخرجه في اللباس والزينة، باب: تحريم استعمال إناء الذهب والفضة ... قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ ح وحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَشْعَثُ، حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ سُوَيْدِ بْنِ مُقَرِّنٍ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: (أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَبْعٍ وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ ...) ... وحَدَّثَنَاه أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَقَ الشَّيْبَانِيُّ وَلَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ بِإِسْنَادِهِمْ وَلَمْ يَذْكُرْ زِيَادَةَ جَرِيرٍ وَابْنِ مُسْهِرٍ ...

وذكر متابعات لزهير وأبي خيثمة في الرواية عن أشعث باختلاف الألفاظ والتقديم أو التأخير في الحديث[4].

---

(١) البخاري، الصحيح، ص١٢٣٥، ح٢٦٨٠.
(٢) ابن حجر، تغليق التعليق، ٥/٤٠.
(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٦٠٨، ت ٧٨٢٢.
(٤) مسلم، الصحيح، ٣/١٦٣٥، ح٢٠٦٦.

المطلب الثالث

مرويات ليث بن أبي سليم عند الترمذي

أخرج له الترمذي خمسة وعشرين حديثاً.

الحديث الأول: أخرجه في أبواب الصلاة، باب: ما جاء فيمن يسمع النداء فلا يجيب، أخرجه شاهداً، قال: قَالَ مُجَاهِدٌ: وَسُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ رَجُلٍ يَصُومُ النَّهَارَ وَيَقُومُ اللَّيْلَ لَا يَشْهَدُ جُمْعَةً وَلَا جَمَاعَةً. قَالَ: هُوَ فِي النَّارِ، قَالَ: حَدَّثَنَا بِذَلِكَ هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ عَنْ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ. قَالَ: وَمَعْنَى الْحَدِيثِ أَنْ لَا يَشْهَدَ الْجَمَاعَةَ وَالْجُمُعَةَ رَغْبَةً عَنْهَا، وَاسْتِخْفَافًا بِحَقِّهَا وَتَهَاوُنًا بِهَا*[١].

قلنا: وقد رواه عن ليث - كذلك - معمر[٢]، والثوري، وابن إدريس[٣]، وهو عبدالله، وحفص بن غياث[٤]، وصححه الشيخ شاكر، وقال: وهو وإن كان موقوفاً ظاهراً على ابن عباس إلا أنه مرفوع حكماً[٥].

قلنا: ويشهد له حديث أبي هريرة الصحيح: (.....ثم أحرق على أقوام لا يشهدون الصلاة)[٦]، وقد أخرجه الترمذي أصلاً في الباب، ثم ذكر حديث ابن عباس، فيكون هذا الحديث من أحاديثه الحسنة، خاصة أنه رواية الثوري عنه.

الحديث الثاني: في أبواب الصلاة، باب: ما جاء ما يقول عند دخول المسجد، أخرجه لبيان علته، قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ لَيْثٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أُمِّهِ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْحُسَيْنِ عَنْ جَدَّتِهَا فَاطِمَةَ الْكُبْرَى قَالَتْ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ صَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ وَسَلَّمَ، وَقَالَ: رَبِّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي ...) وقَالَ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ: قَالَ

---

(١) الترمذي، الجامع، ١/٤٢٣، ح٢١٨.
(٢) عبد الرزاق، المصنف، ١/٥١٩، ح١٩٨٩.
(٣) المصدر نفسه، ح١٩٩٠.
(٤) ابن أبي شيبة، المصنف، ١/٣٠٤، ح ٣٤٧٥.
(٥) الجامع، ١/٤٢٤، ح ٢١٩.
(٦) المصدر نفسه، ١/٤٢٢، ح٢١٧.

إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: فَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَسَنِ بِمَكَّةَ فَسَأَلْتُهُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَحَدَّثَنِي بِهِ، قَالَ: كَانَ إِذَا دَخَلَ قَالَ: رَبِّ ... قَالَ أبو عِيسَى: وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ وَأَبِي أُسَيْدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ أبو عِيسَى: حَدِيثُ فَاطِمَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ، وَفَاطِمَةُ بِنْتُ الْحُسَيْنِ لَمْ تُدْرِكْ فَاطِمَةَ الْكُبْرَى، إِنَّمَا عَاشَتْ فَاطِمَةُ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَشْهُرًا*[١].

قال المباركفوري: الظاهر أنه حسنه لشواهده، وقد بينا في المقدمة أن الترمذي قد يحسن الحديث مع ضعف الإسناد للشواهد[٢]، ولم نقف له على متابعات، فيبقى سنده ضعيفاً.

الحديث الثالث: أخرجه في الحج، باب: ما جاء في التمتع، صدّر به الباب وأخرج له شواهد، قال: حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ لَيْثٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: (تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَأَوَّلُ مَنْ نَهَى عَنْهَا مُعَاوِيَةُ) هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ عَلِيٍّ وَعُثْمَانَ وَجَابِرٍ وَسَعْدٍ وَأَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ وَابْنِ عُمَرَ قَالَ أبو عِيسَى حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ ...[٣].

قلنا: ورواه أحمد من طريق الثوري، عن ليث عن طاووس به بمثله[٤]، وله متابع عند مسلم والنسائي[٥] في الكبرى، من طريق هشام بن حجير، عن طاووس به بنحوه[٦]، وهو عند مسلم بنحوه مختصراً.

هذا من جهة، ومن أخرى: هو في باب المناسك، وليث أعلم أهل بلده بها، وروي من طريق عبد الله بن إدريس، وهو من كبار ثقات الكوفيين، وروي عن ليث من طريق الثوري كما عند أحمد، فهو من حسان حديثه.

---

(١) الترمذي، الجامع، ٢/١٢٨، ح ٣١٥.
(٢) تحفة الأحوذي، ٢/٢١٦.
(٣) الترمذي، الجامع، ٣/١٨٤، ح٨٢٢.
(٤) المسند١، /٢٩٢.
(٥) مسلم، الصحيح، ٥/١٥٤، ح ٢٧٣٧، والسنن ٢/٣٤٩، ح٣٧١٧.
(٦) الصحيح، ٢/٩١٣، ح١١٨٦.

الحديث الرابع: أخرجه في الطلاق واللعان، باب: ما جاء في المختلعات، أخرجه لبيان علته، قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا مُزَاحِمُ بْنُ ذَوَّادِ بْنِ عُلْبَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ لَيْثٍ عَنْ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ عَنْ ثَوْبَانَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (الْمُخْتَلِعَاتُ هُنَّ الْمُنَافِقَاتُ) قَالَ أبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ، وَرُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ (أَيُّمَا امْرَأَةٍ اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا مِنْ غَيْرِ بَأْسٍ لَمْ تَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ)(١).

قلنا: ضعفه من أكثر من جهة: تلميذه داود بن علبة ضعيف عابد(٢)، وشيخه: أبو الخطاب مجهول من السادسة(٣)، وأبو زرعة عن أبي إدريس الخولاني: قال الحافظ: قيل: هو ابن عمرو بن جرير، وإلا فهو مجهول من الخامسة(٤).

ثم أخرج له متابعاً عن أيوب بن أبي تميمة، عن عبد الله بن زيد أبي قلابة، عمن حدثه عن ثوبان، بنحوه مرفوعاً، وقال: حديث حسن(٥).

قلنا: ويروى هذا الحديث، عن أيوب بن أبي تميمة، عن أبي قلابة عبد الله بن زيد، عن عمرو بن مرثد أبي أسماء الرحبي به بنحوه(٦).

فيكون شيخ أبي قلابة هو أبو أسماء وهو ثقة(٧)، لكن طريق الليث يبقى ضعيفاً.

الحديث الخامس: أخرجه في كتاب البيوع، باب: ما جاء في بيع الخمر والنهي عن ذلك.

---

(١) الترمذي، الجامع، ٣/٤٩٢، ح ١١٨٦.
(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٢٠٣، ت ١٨٤٤.
(٣) المصدر نفسه، ص ٦٣٦، ت ٨٠٧٩.
(٤) المصدر نفسه، ص ٦٤١، ت ٨١٠٤.
(٥) الترمذي، الجامع، ٣/٤٩٣، ح١١٨٧.
(٦) أخرجه الدارمي في السنن، ٢/٢١٦، وابن الجارود في المنتقى، ح ٧٤٨، وابن ماجه في السنن، ١/٦٦٣، ح ٢٠٥٥، وأبو داوود في السنن، ٢/٢٦٨، ح ٢٢٢٦.
(٧) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٤٢٦، ت ٥١٠٩.

قال: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَال: سَمِعْتُ لَيْثًا يُحَدِّثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبَّادٍ عَنْ أَنَسٍ عَنْ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّهُ قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنِّي اشْتَرَيْتُ خَمْرًا لِأَيْتَامٍ فِي حِجْرِي؟ قَالَ:(أَهْرِقِ الْخَمْرَ، وَاكْسِرِ الدِّنَانَ) قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ جَابِرٍ وَعَائِشَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عُمَرَ وَأَنَسٍ، قَالَ أبو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي طَلْحَةَ رَوَى الثَّوْرِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ السُّدِّيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبَّادٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ كَانَ عِنْدَهُ وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ *[1].

ثم أخرج رواية الثوري بسنده وقال: حديث حسن صحيح[2].

قلنا: وله متابعات: رواه إسرائيل عن السدي، عن يحيى به بنحوه[3]، وهي بنحو رواية الثوري، عن السدي، أي من مسند أنس.

ورواه الدارقطني، عن المعتمر، عن ليث به، بنحو رواية سفيان عن أنس جاء أبو طلحة[4].

ورواه عن موسى بن أعين عن ليث به بنحوه من مسند أبي طلحة[5]، ورواه - كذلك - قيس بن الربيع عن السدي به بنحوه من مسند أبي طلحة[6].

قلنا: فيكون حديث الباب من حسان أحاديث ليث، ولا مانع أن يرويه أنس مباشرة؛ لأنه حضر القصة، ويكون سمع الحديث من أبي طلحة، خاصة أنه من رواية موسى بن أعين - وهو ثقة - صرح بها أنس بتحديث أبي طلحة إياه فقال: حدثني أبو طلحة...وساقه بمتن أتم، وقال الترمذي: رواية الثوري أصح ولم يقل الصحيح والله أعلم.

الحديث السادس: في كتاب اللباس، باب: ما جاء من الرخصة في المشي

---

(١) الترمذي، الجامع، ٣/٥٨٨، ح ١٢٩٣.
(٢) الترمذي، الجامع، ٣/٥٨٩، ح١٢٩٤.
(٣) الدارمي، السنن، ٢/١٥٩، ح٢١١٥.
(٤) السنن، ٤/٢٦٥، ح١.
(٥) السنن، ٤/٢٦٦، ح٥.
(٦) الطبراني، المعجم الكبير، ٥/٩٨، ح ٤٧١٢.

في النعل الواحدة، أخرجه لبيان علته، قال: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ دِينَارٍ حَدَّثَنَا إِسْحَقُ ابْنُ مَنْصُورٍ السَّلُولِيُّ كُوفِيٌّ، حَدَّثَنَا هُرَيْمُ بْنُ سُفْيَانَ الْبَجَلِيُّ الْكُوفِيُّ عَنْ لَيْثٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: (رُبَّمَا مَشَى النَّبِيُّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ)

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا مَشَتْ بِنَعْلٍ وَاحِدَةٍ، وَهَذَا أَصَحُّ، قَالَ أبو عِيسَى: هَكَذَا رَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ مَوْقُوفًا، وَهَذَا أَصَحُّ *[1].

قلنا: وله شاهد من حديث علي بن أبي طالب عند الطبراني في الأوسط من طريق عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، عن أبيه، عن جده، عن علي، قال: (كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا انقطع شسع[2] نعله مشى في نعل واحدة، والأخرى في يده، حتى يجد شسعاً فيلبسها)[3] وهو سند حسن[4].

ومن حديث ابن عمر: قوله: أخرجه ابن أبي شيبة من حديث عبد الله بن إدريس، عن ليث، عن نافع، عن ابن عمر (أنه كان لا يرى بأساً أن يمشي في نعل واحدة إذا انقطع شسعه ما بينه وبين أن يصلح شسعه)[5].

قلنا: ولا يعارض هذا الحديث ما ثبت في الصحيحين من نهيه صلى الله عليه وسلم عن المشي في نعل واحدة؛ لأن اللفظ (ربما) في الحديث يدل على ندرة وقوعه، وأنه إذا وقع فهو لمسافة قصيرة، وهي حتى يجد شسعاً فيلبسها،

---

(١) الترمذي، ٤/٢٩٣، ح١٨٦٦.
(٢) الشسع: أحد سيور النعل الذي يدخل بين الإصبعين ويدخل طرفه في ثقب النعل، لسان العرب، باب العين، فصل الشين، ٨/١٨٠.
(٣) المعجم الأوسط، ٤/٢١٦، ح٤١٤.
(٤) الهيثمي، مجمع الزوائد، ٤/٢١٦.
(٥) المصنف، ٥/١٧٦، ح٢٤٩٢٩.

ويؤكد هذا أن الأمر في الحديث فيلبسها جميعاً، أو ليحفهما جميعاً: هو أمر ندب وإرشاد، كما قال ابن حبان، والله أعلم(١).

أما حديث عائشة: فالأرجح وقفه؛ خاصة أن طبيب الحديث في علله حكم بذلك(٢)، ومن علل حديث ليث رفع الموقوف.

الحديث السابع: ذكره تعليقاً في الأشربة، باب: ما جاء ما أسكر كثيرة فقليله حرام.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ عَنْ مَهْدِيِّ بْنِ مَيْمُونٍ ح، وحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْجُمَحِيُّ، حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ الْمَعْنَى وَاحِدٌ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ الْأَنْصَارِيِّ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، مَا أَسْكَرَ الْفَرَقُ(٣) مِنْهُ فَمِلْءُ الْكَفِّ مِنْهُ حَرَامٌ) قَالَ أبو عِيسَى: قَالَ أَحَدُهُمَا فِي حَدِيثِهِ الْحَسْوَةُ مِنْهُ حَرَامٌ، قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَقَدْ رَوَاهُ لَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ وَالرَّبِيعُ بْنُ صَبِيحٍ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ الْأَنْصَارِيِّ نَحْوَ رِوَايَةِ مَهْدِيِّ بْنِ مَيْمُونٍ، وَأَبُو عُثْمَانَ الْأَنْصَارِيُّ اسْمُهُ عَمْرُو بْنُ سَالِمٍ، وَيُقَالُ: عُمَرُ بْنُ سَالِمٍ أَيْضًا(٤).

قلنا: أبو عثمان الأنصاري وثقه أبو داود(٥)، وقال ابن حجر مقبول(٦).

ورواه الترمذي من طريق مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن عائشة به نحوه وقال: حسن صحيح(٧).

---

(١) ابن حبان، الصحيح، ١٢/٢٧٥، ح ٥٤٦١.
(٢) الترمذي، العلل الكبير، ص ٢٩٣.
(٣) الفرق: ستة عشر رطلاً، ابن قتيبة، غريب الحديث، ١/١٦٣.
(٤) إسحاق بن راهويه، المسند، ٢/٤٠١، ح ٩٥٢، مقروناً بمهدي بن ميمون، وهو ثقة، ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٥٤٨، ت ٦٩٣٢.
(٥) تهذيب الكمال، ٣٤/٦٩.
(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٦٥٧، ت٨٢٣٩.
(٧) الجامع، ٤/٢٩٣، ح١٨٦٦.

فحديث ليث حديث حسن، وقد قرن ليث بمن هو أحسن منه حالاً.

الحديث الثامن: في البر والصلة، باب: ما جاء في رحمة الصبيان، أخرجه شاهداً في الباب، قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ شَرِيكٍ عَنْ لَيْثٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَرْحَمْ صَغِيرَنَا، وَيُوَقِّرْ كَبِيرَنَا، وَيَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ، وَيَنْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ) قَالَ أبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَحَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَقَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ حَدِيثٌ صَحِيحٌ ...[1]، وكان صدّر به الباب.

قلنا: ورواه عن ليث - كذلك - جرير بن عبد الحميد[2]، وعبد الله بن إدريس[3]، وله متابع عن نسير بن ذعلوق الثوري وهو صدوق[4]، عن عكرمة به بمثله[5].

وآخر من طريق المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به بنحوه[6] ومن طريق مندل عن ليث، عن مجاهد به بنحوه[7].

فيكون هذا من حسن حديثه، خاصة أنه من رواية ثقات قدامى الكوفيين - عبد الله بن إدريس وجرير - عنه.

الحديث التاسع: في البر والصلة، باب: ما جاء في المِراء، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ الْبَغْدَادِيُّ حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ عَنِ اللَّيْثِ وَهُوَ ابْنُ أَبِي سُلَيْمٍ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

---

(١) الترمذي، الجامع، ٤/٣٢٢، ح ١٩٢١.
(٢) ابن حبان، الصحيح، ٢/٢٠٣، ح ٤٥٨.
(٣) مسند الشهاب، ٢/٢٠٩، ح ١٢٠٣.
(٤) مسند البزار، ح ١٩٥٦.
(٥) تقريب التهذيب، ص ٥٦٠، ت ٧١٠٧.
(٦) المعجم الكبير، ١١/٣٥٥، ح ٢٢٧٦.
(٧) المصدر نفسه، ١١/٧٢، ح ١١٠٨٣.

قَالَ: (لَا تُمَارِ أَخَاكَ، وَلَا تُمَازِحْهُ، وَلَا تَعِدْهُ مَوْعِدَةً فَتُخْلِفَهُ) قَالَ أبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَعَبْدُ الْمَلِكِ عِنْدِي هُوَ ابْنُ بَشِيرٍ*[1].

قلنا: رواه البخاري في الأدب المفرد[2] من الطريق، وضعف سنده العجلوني في كشف الخفاء[3]، والراوي عن ليث هو المحاربي: مختلف فيه مدلس أحاديثه عن الضعفاء منكرة[4]، وهذا رواه بالعنعنة وليث مخلط، فيكون تحسين الترمذي للشواهد التي صدر الباب بها.

الحديث العاشر: ذكره في كتاب الفتن، باب: ما جاء كيف يكون الرجل في الفتنة، أخرجه تعليقاً متابعة، قال: حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مُوسَى الْقَزَّازُ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ أُمِّ مَالِكٍ الْبَهْزِيَّةِ قَالَتْ: ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِتْنَةً فَقَرَّبَهَا، قَالَتْ: قلنا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ خَيْرُ النَّاسِ فِيهَا؟ قَالَ: (رَجُلٌ فِي مَاشِيَتِهِ، يُؤَدِّي حَقَّهَا، وَيَعْبُدُ رَبَّهُ، وَرَجُلٌ آخِذٌ بِرَأْسِ فَرَسِهِ يُخِيفُ الْعَدُوَّ وَيُخِيفُونَهُ) قَالَ أبو عِيسَى:وَفِي الْبَاب عَنْ أُمِّ مُبَشِّرٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَقَدْ رَوَاهُ اللَّيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ أُمِّ مَالِكٍ الْبَهْزِيَّةِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ*[5].

قلنا: وله متابع عند أحمد، من طريق علي بن بحر، عن سعيد بن عبد العزيز، عن النعمان بن المنذر بن مكحول،، عن أم مالك به بنحوه[6]، لكن فيه مكحول، وهو كثير الإرسال، وقد رواه بالعنعنة، وحديث الترمذي من رواية

---

(١) الترمذي، الجامع، ٣/٣٥٩، ح ١٩٩٥.
(٢) الأدب المفرد، ص ١٤٣، ح ٣٩٤.
(٣) كشف الخفاء، ٢/٤٨٣.
(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٦/٢٣٨.
(٥) الترمذي، الجامع، ٤/٤٧٣، ح٢١٧٧، رواية الليث عن طاووس عند الطبراني في المعجم الكبير٢٥، /١٥١.
(٦) المسند، ٢/٣٥٤، والطبراني في المعجم الكبير، ٢٥/١٥٠، ح ٣٥٩-٣٦٢.

الليث عن طاووس، وهي ضعيفة، وتحسين الحديث لشواهده، فله شاهد من حديث أبي سعيد عند البخاري في صحيحه(١)، وأبي داود في سننه(٢).

الحديث الحادي عشر: في الفتن، أخرجه وحده في الباب ليبين الخلاف على ليث فيه.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْجُمَحِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ لَيْثٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ زِيَادِ بْنِ سِيْمِينَ كُوْشَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (تَكُونُ فِتْنَةٌ تَسْتَنْظِفُ الْعَرَبَ قَتْلَاهَا فِي النَّارِ، اللِّسَانُ فِيهَا أَشَدُّ مِنَ السَّيْفِ)، قَالَ أبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، سَمِعْت مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ لَا يُعْرَفُ لِزِيَادِ بْنِ سِيْمِينَ كُوْشَ غَيْرُ هَذَا الْحَدِيثِ. رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ لَيْثٍ فَرَفَعَهُ، وَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ لَيْثٍ فَأَوْقَفَهُ*(٣).

قلنا: وكذا أخرجه أبو داود في سننه: من طريق حماد بن زيد، عن ليث به بنحوه، ثم قال: رواه الثوري، عن ليث، عن طاووس، عن الأعجم(٤)، وابن ماجه في سننه من طريق حماد بن سلمة به بنحوه(٥)ورواه عبد الله بن إدريس عن ليث فأوقفه(٦).

قلنا: ووقفه أرجح، فحماد بن زيد أوثق من حماد بن سلمة، ووافقه ابن إدريس وهو ثقة، يضاف إلى ذلك أنّ من علل حديث ليث: رفع الموقوف، والله أعلم.

الحديث الثاني عشر: في الزهد، باب: ما جاء في قصر الأمل، صدر به الباب، وأخرج له شواهد ومتابعات، قال: حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله

---

(١) الصحيح، ص ٦٩٤، ح ٣٣٠٠.
(٢) السنن، ٤/١٠٣، ح ٤٢٦٧.
(٣) الترمذي، الجامع، ٤/٤٧٣، ح١٧٨.
(٤) السنن، ٤/١٠٤، ح٤٢٥٦.
(٥) السنن، ٢/١٢١٣، ح٣٩٦٧.
(٦) ابن أبي شيبة، المصنف، ٧/٤٨٨، ح ٣٧١١٩.

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِبَعْضِ جَسَدِي، فَقَالَ: (كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ، أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ ...) قَالَ أبو عِيسَى: وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْأَعْمَشُ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ نَحْوَهُ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ الضَّبِّيُّ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ*[1].

قلنا: رواه ابن ماجه من طريق الترمذي[2]، أما طريق الأعمش: فرواها البخاري[3] وابن حبان[4] في صحيحهما، وهو عند النسائي بسند صحيح من طريق الأوزاعي، عن عبدة بن أبي لبابة، عن ابن عمر مرفوعاً[5]، كما ذكر المزي في تحفة الأشراف؛ فيكون هذا من حسن حديثه، وهو من رواية الثوري عنه، وهي صحيحة.

الحديث الثالث عشر: في صفة القيامة، أخرجه وحده في موضوعه، قال: حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ لَيْثٍ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ غَنْمٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ، فَسَلُونِي الْهُدَى أَهْدِكُمْ ...) قَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ مَعْدِيكَرِبَ عَنْ أَبِي ذَرٍّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ[6].

قلنا: ورواه الثوري، عن ليث[7]، فيكون من حسن حديثه، ويقويه كذلك المتابعات الآتية، فقد تابع ليثاً عليه: موسى بن المسيب، عن شهر به بنحوه[8]، وموسى صدوق[9].

---

(١) الترمذي، الجامع، ٤/٤٦٧، ح ٢٣٣٣.
(٢) السنن، ٢/١٣٧٨.
(٣) الصحيح، ص١٣٦٧، ح ٦٤١٦.
(٤) الصحيح، ٢/٤١٧، ح٦٩٨.
(٥) تحفة الأشراف، ٥/٤٨١.
(٦) الترمذي، الجامع، ٤/٦٥٦، ح٢٤٩٥.
(٧) مسند أحمد، ٥/١٥٤.
(٨) ابن ماجه، السنن، ٢/١٤٢٢.
(٩) تقريب التهذيب، ص٥٥٤، ت٧٠١٤.

وعند مسلم، من طريق سعيد بن عبد العزيز، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس، عن أبي ذر به، بنحوه[١].

الحديث الرابع عشر: في كتاب الأدب، باب: ما جاء في الاستتار عند الجماع، أخرجه وحده في الباب، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ نِيْزَكَ الْبَغْدَادِيُّ، حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُحَيَّاةَ عَنْ لَيْثٍ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِيَّاكُمْ وَالتَّعَرِّيَ فَإِنَّ مَعَكُمْ مَنْ لَا يُفَارِقُكُمْ...) قَالَ أبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَأَبُو مُحَيَّاةَ اسْمُهُ يَحْيَى بْنُ يَعْلَى[٢].

قلنا: نقل المناوي أن الترمذي حسنه، ولم نقف على ذلك في تحفة الأشراف، ولا في النسخ التي تيسرت لنا، ورواه البيهقي، عن ليث، عن محمد ابن عمرو، عن أبيه، عن زيد بن ثابت، وقال: إسناده ضعيف، وله شاهد ضعيف[٣].

قلنا: والعمل عليه عند أهل العلم[٤]، وبوب البخاري بما يشهد لجملة معناه، فقال: باب كراهية التعري في الصلاة وغيرها[٥]، لكن سنده يبقى ضعيفاً وكأن ليث اضطرب فيه، فيكون مما حدثه به بعد اختلاطه والله أعلم.

الحديث الخامس عشر: أخرجه في الأدب، باب: ما جاء في دخول الحمام، أخرجه لبيان ضعفه، قال: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ دِينَارٍ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا مُصْعَبُ بْنُ الْمِقْدَامِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَدْخُلِ

---

(١) الصحيح، ٤/ ١٩٩٥، ح٢٥٧٧.
(٢) الترمذي، الجامع، ٥/ ١١٢، ح٢٨٠٠.
(٣) شعب الإيمان، ٣/ ١٤٣، ح٧٧٣٩.
(٤) انظر القرطبي، التفسير، ١٩/ ٢٤٨، قوله تعالى: "وإنَّ عليكم لحافظين" سورة الإنفطار: ١.
(٥) الصحيح، ص٩٤.

الْحَمَّامَ بِغَيْرِ إِزَارٍ ...) قَالَ أبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ طَاوُوسٍ عَنْ جَابِرٍ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: لَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ صَدُوقٌ، وَرُبَّمَا يَهِمُ فِي الشَّيْءِ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: لَيْثٌ لَا يُفْرَحُ بِحَدِيثِهِ، كَانَ لَيْثٌ يَرْفَعُ أَشْيَاءَ لَا يَرْفَعُهَا غَيْرُهُ؛ فَلِذَلِكَ ضَعَّفُوهُ(١).

قلنا: وهو يشير بهذا أن رفعه لا يصح من هذه الطريق، خاصة أنها من رواية ليث عن طاووس، وقد ضعفها ابن معين بشكل خاص، وتحسينه يكون للمتن.

قلنا: لكن له متابعات، منها: ما روي من طريق أبي الزبير، عن جابر، ومن طريق عن عطاء، عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعاً بنحوه، صححه الحاكم، ووافقه الذهبي(٢).

ومن طريق إبراهيم بن طهمان، عن أبي الزبير به، بنحوه(٣)، وقال الحافظ ابن كثير إسناده جيد(٤).

ثم أخرج الترمذي شاهداً له من حديث أَبِي الْمَلِيحِ الْهُذَلِيِّ أَنَّ نِسَاءً مِنْ أَهْلِ حِمْصَ أَوْ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ دَخَلْنَ عَلَى عَائِشَةَ، فَقَالَتْ: أَنْتُنَّ اللَّاتِي يَدْخُلْنَ نِسَاؤُكُنَّ الْحَمَّامَاتِ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (مَا مِنِ امْرَأَةٍ تَضَعُ ثِيَابَهَا فِي غَيْرِ بَيْتِ زَوْجِهَا إِلَّا هَتَكَتِ السِّتْرَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ رَبِّهَا) قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ *(٥).

وكذا صححه الحاكم ووافقه الذهبي(٦)، فيكون هذا الحديث من حسن حديث ليث، فقد جاء مرفوعاً عن جابر من غير طريق ليث، والله أعلم.

الحديث السادس عشر: في فضائل القرآن، باب: ما جاء في فضل سورة الملك، أخرجه وحده في موضوعه، قال: حَدَّثَنَا هُرَيْمُ بْنُ مِسْعَرٍ التِّرْمِذِيُّ، حَدَّثَنَا الْفُضَيْلُ بْنُ

---

(١) الترمذي، الجامع، ٥/١١٣، ح٢٨٠١.
(٢) المستدرك، ٤/٢٨٨.
(٣) الطبراني في المعجم الأوسط، ١/٢١٣، ح٦٨٨.
(٤) فيض القدير، ٥/١٠٦.
(٥) الجامع، ٥/١١٤، ح٢٨٠٣.
(٦) المستدرك، ٤/٢٨٩.

عِيَاضٍ عَنْ لَيْثٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ: (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ لَا يَنَامُ حَتَّى يَقْرَأَ (الم تَنْزِيلُ، وَتَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ) قَالَ أبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ[1] عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، مِثْلَ هَذَا، وَرَوَاهُ مُغِيرَةُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ هَذَا، وَرَوَى زُهَيْرٌ قَالَ: قلنا لِأَبِي الزُّبَيْرِ: سَمِعْتَ مِنْ جَابِرٍ؟ فَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: إِنَّمَا أَخْبَرَنِيهِ صَفْوَانُ أَوِ ابْنُ صَفْوَانَ، وَكَأَنَّ زُهَيْراً أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ، حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ لَيْثٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ، قَالَ: حَدَّثَنَا هُرَيْمُ بْنُ مِسْعَرٍ حَدَّثَنَا فُضَيْلٌ عَنْ لَيْثٍ عَنْ طَاوُسٍ قَالَ تَفْضُلَانِ عَلَى كُلِّ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ بِسَبْعِينَ حَسَنَةً[2].

ثم أخرجه في الدعوات من طريق المحاربي، عن ليث به بنحوه، ثم قال: هكذا روى سفيان وغير واحد هذا الحديث، عن ليث، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه، ثم نقل كلام زهير، ثم قال: وروى شبابة، عن مغيرة بن مسلم، عن أبي الزبير، عن جابر، نحو حديث ليث[3].

قلنا: وقد أعله الإمام أحمد بكونه من رواية ليث، حيث سئل عن هذا الحديث من طريق زهير عن أبي الزبير، فقال: حسبك بزهير إذا جاءك بالشيء، زهير ثقة، وإنما ذلك ليث رواه[4].

قلنا: وذلك لأن الامام أحمد يضعف الليث، وهذا الحديث رواه الثوري، عن ليث كما في الأدب المفرد[5] فيكون هذا من حسن حديثه والله أعلم.

الحديث السابع عشر: في كتاب فضائل القرآن، أخرجه لبيان ضعفه، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ، حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ خُنَيْسٍ عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْطَاةَ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَا

---

(١) انظر: الأدب المفرد، ص٤١٤، ح١٢٠٩.
(٢) الترمذي، الجامع، ٥/ ١٦٥، ح٢٨٢٩.
(٣) المصدر نفسه، ٥/ ٤٧٥، ح٣٤١٤.
(٤) بحر الدم، ص٥٧.
(٥) الأدب المفرد، ص٤١٤، ح١٢٠٩.

أَذِنَ اللَّهُ لِعَبْدٍ فِي شَيْءٍ أَفْضَلَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ يُصَلِّيهِمَا ...) قَالَ أبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَبَكْرُ بْنُ خُنَيْسٍ قَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ ابْنُ الْمُبَارَكِ، وَتَرَكَهُ فِي آخِرِ أَمْرِهِ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْطَاةَ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلاً، حَدَّثَنَا بِذَلِكَ إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ مُعَاوِيَةَ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَرْطَاةَ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّكُمْ لَنْ تَرْجِعُوا إِلَى اللَّهِ بِأَفْضَلَ مِمَّا خَرَجَ مِنْهُ يَعْنِي الْقُرْآنَ)[1].

قلنا: رواه ليث كذلك بنحو سند الترمذي متابعاً له، وأخرجه الطبراني[2] في الكبير من طريق: أبي بكر بن عياش، عن ليث، عن زيد بن أرطأة، عن جبير، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ما أذن الله)، بمتن حديث بكر بن خنيس، عن ليث.

وطريق بكر بن خنيس ضعيفة؛ لأن بكراً ضعيف، حتى وصفه أكثر من عالم بالمتروك[3]، وكأن الترمذي رحمه الله يشير إلى أن المحفوظ في هذا الحديث روايته مرسلاً، قلنا: ورواه الثقة عن ليث كذلك، والله أعلم.

الحديث الثامن عشر: في تفسير القرآن، باب: سورة الحجر، أخرجه وحده في موضوعه ليبين الخلاف على ليث فيه، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ الضَّبِّيُّ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ عَنْ بِشْرٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قَوْلِهِ (لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ) قَالَ: (عَنْ قَوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) قَالَ أبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، وَقَدْ رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ عَنْ بِشْرٍ عَنْ أَنَسٍ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ*[4].

---

(١) الترمذي، الجامع، ١٧٦/٥، ح٢٩١١.
(٢) المعجم الكبير، ١٤٦/٢، ح٦١٤.
(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٤٢٢/١.
(٤) الترمذي، الجامع، ٢٩٨/٥، ح٣١٢٦.

قلنا: وفي كلام الترمذي إشارة إلى أن رفعه لا يصح، فقوله غريب إنما نعرفه من حديث ليث بن أبي سليم أي مرفوعاً، وإلا فقد روى موقوفاً من غير طريق ليث، وعن غير أنس رضي الله عنه[(١)].

وإلى ذلك يشير الإمام البخاري[(٢)] بلطف حيث يقول في كتاب الإيمان وقال عدة من أهل العلم في قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٩٣﴾﴾ (الحجر: ٩٢ – ٩٣)، عن قول لا إله إلا الله.

وصله في التعليق، ورجح رواية الثوري، عن ليث، عن مجاهد قوله، وأشار أنه سمع منه قبل الاختلاط[(٣)]، قلنا: ورواية عبد الله بن إدريس أصح من رواية معتمر فعبد الله كوفي، وهو أوثق من معتمر، ومعتمر بصري، يضاف إلى ذلك أن علل روايات ليث يرفع أحاديث لا يرفعها غيره، والله أعلم.

الحديث التاسع عشر: في تفسير القرآن، باب: من سورة الصافات، أخرجه وحده في موضوعه، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ الضَّبِّيُّ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا لَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ عَنْ بِشْرٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَا مِنْ دَاعٍ دَعَا إِلَى شَيْءٍ إِلَّا كَانَ مَوْقُوفًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ...) قَالَ أبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ*[(٤)].

وأخرجه ابن ماجه قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ لَيْثٍ به[(٥)].

وأخرجه الحاكم من طريق المعتمر بن سليمان، عن أبيه، عن أنس مرفوعاً بنحوه، ثم قال: هكذا رواه الحسن بن أحمد، عن عبيد الله بن معاذ، عنه: ولو جاز لنا قبوله منه لكنا نصححه على شرط الشيخين، ولكنا نقول: إن صوابه ما

---

(١) انظر، الطبري، جامع البيان، ١٤/٦٧-٦٨.
(٢) الصحيح، ص١٩.
(٣) تغليق التعليق، ٢/٢٨-٣٠.
(٤) الترمذي، الجامع، ٥/٣٦٤، ح٣٢٢٨.
(٥) السنن، ١/٧٥، ص٢٠٨.

أخبرنا أبو زكريا العنبري، حدثنا محمد بن عبد السلام، حدثنا إسحاق بن إبراهيم، ثنا المعتمر بن سليمان، قال: سمعت ليثاً يحدث عن بشر عن أنس به بنحوه ثم قال: فقد بان برواية إمام عصره أبي يعقوب الحنظلي أن للحديث أصلاً بإسناد ما[1].

قلنا: كان ليث اختلط، ويظهر أن هذا الحديث مما رواه بعد الاختلاط، واضطرابه فيه واضح، فهو يرويه مرة عن بشير بن نهيك، ثقة من الثالثة[2]، من مسند أبي هريرة، ومرة عن بشر راو مجهول[3] من مسند أنس، والله أعلم.

الحديث العشرون: (كان النبي صلى الله عليه وسلم لا ينام حتى يقرأ ب تنزيل السجدة وتبارك)، سبق عند الترمذي الحديث السادس عشر

الحديث الحادي والعشرون: في الدعوات، أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ مُحَمَّدٍ ابْنُ أُخْتِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَابِطٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: دَعَا رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِدُعَاءٍ كَثِيرٍ لَمْ نَحْفَظْ مِنْهُ شَيْئًا، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ دَعَوْتَ بِدُعَاءٍ كَثِيرٍ، لَمْ نَحْفَظْ مِنْهُ شَيْئًا. فَقَالَ: (أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا يَجْمَعُ ذَلِكَ كُلَّهُ ...) قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ[4].

قلنا: وله شاهد عند الطبراني في الصغير والأوسط[5]، من حديث يزيد بن هارون، حدثنا محمد بن عبد الرحمن بن محبر، حدثنا محمد بن المنكدر، عن عطاء بن يسار، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة، قال: قام رسول صلى الله عليه وسلم بنحوه، وشاهد آخر عن عائشة بسند صحيح[6]، فيكون

---

(١) المستدرك٢، / ٤٣٠.
(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص١٢٥، ت٧٢٦.
(٣) المصدر نفسه، ص١٢٤، ت٧١٠.
(٤) الترمذي، الجامع، ٥/٥٣٧، ح٣٥٢١.
(٥) المعجم الصغير، ٢/٢٩٥، ح١١٩٢، المعجم الأوسط، ٧/٢٤٠، ح٧٣٨٦.
(٦) ابن حبان، الصحيح، ٣/١٥٠، ح٨٦٩، والبخاري، الأدب المفرد، ص٦٧٩.

تحسين الترمذي للمتن لشواهده، وسنده ضعيف، فابن سابط وإن كان ثقة إلا أنه كثير الإرسال، ولم يسمع من أبي أمامة(١).

الحديث الثاني والعشرون: في كتاب الدعوات، أخرجه وحده في بابه.

قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ هُوَ ابْنُ أَبِي سُلَيْمٍ، عَنْ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَا مِنْ رَجُلٍ يَدْعُو اللَّهَ بِدُعَاءٍ إِلَّا اسْتُجِيبَ لَهُ ...) قَالَ أبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ(٢).

قلنا: وسنده ضعيف من جهة زياد شيخ ليث، وهو الطائي، مجهول، ويرسل عن أبي هريرة، وإلا فالحديث في الصحيحين وغيرهما من غير هذه الطريق بنحوه(٣) من حديث أبي هريرة.

الحديث الثالث والعشرون: في المناقب، باب: في فضل النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه شاهداً في الباب، قال: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ يَزِيدَ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ عَنْ لَيْثٍ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَنَا أَوَّلُ النَّاسِ خُرُوجًا إِذَا بُعِثُوا ...) قَالَ أبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ *(٤).

قلنا: هو جزء من حديث الشفاعة، أخرج نحوه مسلم من طريق معاوية بن هشام، عن سفيان، عن مختار بن فلفل، عن أنس مرفوعاً، وعن قتيبة عن جرير، عن مختار به بنحوه(٥).

وعند النسائي في الكبرى(٦) من طريق يزيد بن الهاد، عن عمرو بن أبي

---

(١) انظر، تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ٣/٨٧.
(٢) الترمذي، الجامع، ٥/٥٦٦، ح٣٥٧٣.
(٣) البخاري، الصحيح، ص١٣٥٢، ح٦٤٣، مسلم، الصحيح، ٤/٢٠٩٦، ح٢٧٣٥.
(٤) الترمذي، الجامع، ٥/٥٨٥، ح٣٦١٠.
(٥) مسلم، الصحيح، ١/١٨٨، ح١٩٦.
(٦) السنن الكبرى، ٤/٤٠١، ح٧٦٩٠.

عمرو، عن أنس بنحوه، وأخر الترمذي نحوه، وحسنه[١]، وله شواهد كثيرة، فيكون من حسن حديثه.

الحديث الرابع والعشرون: ضعفه في المناقب، باب: فضل النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه لبيان ضعفه، قال: حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ لَيْثٍ وَهُوَ ابْنُ أَبِي سُلَيْمٍ، حَدَّثَنِي كَعْبٌ، حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (سَلُوا اللَّهَ لِيَ الْوَسِيلَةَ ...) قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ إِسْنَادُهُ، لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَكَعْبٌ لَيْسَ هُوَ بِمَعْرُوفٍ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى عَنْهُ غَيْرَ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ[٢].

قلنا: له متابع من طريق محمد بن عبد العزيز الرملي، حدثنا القاسم بن غصن، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة به بنحوه[٣]، وفيه القاسم بن غصن ضعيف جداً[٤].

وله شاهد صحيح من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، رواه مسلم[٥] والترمذي[٦]، وقال: حسن صحيح، وغيرهما.

الحديث الخامس والعشرون: في المناقب، باب: مناقب عبد الله بن عباس، أخرجه لبيان ضعفه، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ لَيْثٍ عَنْ أَبِي جَهْضَمٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: (أَنَّهُ رَأَى جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَام مَرَّتَيْنِ، وَدَعَا لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّتَيْنِ) قَالَ أبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ مُرْسَلٌ، وَلَا نَعْرِفُ لِأَبِي جَهْضَمٍ سَمَاعًا مِنِ ابْنِ عَبَّاسٍ

---

(١) الجامع، ٥/٥٨٦، ح٣٦١٣.
(٢) الترمذي، الجامع، ٥/٥٨٦، ح٣٦١٢.
(٣) الطبراني الأوسط، ٤/١٨٤.
(٤) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ٣/١٥، وانظر ميزان الاعتدال، ٥/٤٥٧.
(٥) الصحيح، ١/٢٨٨، ح٣٨٤.
(٦) الترمذي، الجامع، ٥/٥٨٦، ح٣٦١٤.

وَقَدْ رَوَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبُو جَهْضَمٍ اسْمُهُ مُوسَى بْنُ سَالِمٍ[١].

قلنا: روي من طريق يحيى بن آدم، عن يحيى بن المهلب، عن ليث، عن مجاهد به بنحوه[٢].

وله متابع من حديث عبد الله بن خراش، عن العوام بن حوشب، عن مجاهد عن ابن عباس: (دعا لي رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين، ودعا لي جبريل مرتين)[٣]، لكن فيه ابن خِراش، وهو ضعيف، وأطلق عليه ابن عمار الكذب[٤].

خلاصة مرويات ليث بن أبي سليم عند الترمذي:

روى الترمذي خمسة وعشرين حديثاً من حديث ليث، أربعة في باب الشواهد، وأحد عشر لم يخرج في بابها أو موضوعها غيرها، اثنان منها ليبين الخلاف فيهما على ليث في رفعه ووقفه، وسبعة لبيان ضعفها، واثنان صدر بهما بابيهما، وأخرج لهما شواهد، وواحد تعليقاً.

- أحد عشر حديثاً من حسن حديثه: سبعة أحاديث من رواية الثوري وابن إدريس عنه، أو روي عنهما عنه عند غير الترمذي، وأربعة أحاديث لها متابعات تقويها، أحدها في باب المناسك.
- وأربعة عشر حديثاً ضعيفاً: سبعة أحاديث علتها رفع ما ليس بمرفوع، اثنان علتهما تلاميذه، واثنان علتهما شيخه، أحدهما من رواية الثوري عنه.
- والأحاديث السبعة الباقية:أحدها من روايته عن طاووس، وآخر علته الانقطاع، واثنان علتهما شيخه، وواحد علته الراوي عنه، واثنان هو علتهما.

---

(١) الترمذي، الجامع، ٥/ ٦٧٩، ح٣٨٢٢.
(٢) الطبراني، المعجم الكبير، ١٠/ ٢٦٤، ح١٠٦١٥.
(٣) المصدر نفسه، ١١٠/٦٧، ح١١١٠٨.
(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٣٠١، ح٣٢٩٣.

المطلب الرابع
مرويات ليث بن أبي سليم عند أبي داود

روى له أبو داود ستة أحاديث:

الحديث الأول: أخرجه في الطهارة، باب: صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم، أخرجه لبيان علته، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى وَمُسَدَّدٌ، قَالاَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ لَيْثٍ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ رَأْسَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً، حَتَّى بَلَغَ الْقَذَالَ، وَهُوَ أَوَّلُ الْقَفَا، ... قَالَ مُسَدَّدٌ فَحَدَّثْتُ بِهِ يَحْيَى فَأَنْكَرَهُ، قَالَ أبو دَاود: وسَمِعْت أَحْمَدَ يَقُولُ: إِنَّ ابْنَ عُيَيْنَةَ زَعَمُوا أَنَّهُ كَانَ يُنْكِرُهُ وَيَقُولُ: إِيش هَذَا! طَلْحَةُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ(١).

قلنا: قال أبو حاتم: لو كان طلحة بن مصرف لم يختلف فيه، طلحة هذا يقال: رجل من الأنصار، ويقال: ابن مصرف(٢).

وأعله ابن حجر في التلخيص بليث، وقال: ضعيف، ثم ذكر أقوال مجرحيه، وختم فنقل قول النووي، اتفق العلماء على ضعفه، ثم قال: وله علة أخرى ذكرها أبو داود، ثم ذكر كلام أبي داود.

ثم ذكر قول أبي حاتم، ونقل بعده اختلاف العلماء في والد طلحة من هو، ثم اختلافهم في صحبته(٣)، فيكون هذا من ضعيف حديثه.

الحديث الثاني: أخرجه في الصلاة، باب: الرجل يتطوع في مكانه الذي صلى فيه المكتوبة، صدر به الباب، قال: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ وَعَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ لَيْثٍ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَيَعْجِزُ أَحَدُكُمْ – قَالَ عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ – أَنْ

---

(١) أبو داود، السنن، ١/٣٢، ح١٣٢.
(٢) ابن أبي حاتم، المراسيل، ص١٧٩، والعلل، ١/٥٣.
(٣) التلخيص الحبير، ١/٧٩-٨٠.

يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ أَوْ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ عَنْ شِمَالِهِ زَادَ فِي حَدِيثِ حَمَّادٍ فِي الصَّلَاةِ يَعْنِي فِي السُّبْحَةِ [(١)].

قلنا: ورواه ابن ماجه من طريق إسماعيل بن علية، عن ليث به بمثله[(٢)]، ورواه البيهقي من طريق جرير، عن ليث، عن حجاج، عن إسماعيل بن إبراهيم أو إبراهيم بن إسماعيل، ثم نقل قول البخاري: إسماعيل بن إبراهيم أصح والليث يضطرب فيه[(٣)].

قلنا: قال البخاري: ويذكر عن أبي هريرة رفعه (لا يتطوع الإمام في مكانه) ولم يصح[(٤)].

قال ابن رجب - بعد أن ذكر أنه من حديث أبي داود وابن ماجة - وليس في هذا ذكر الإمام كما أورده البخاري، وضعف إسناده من جهة ليث بن أبي سليم وقال: وفيه ضعف مشهور، ومن جهة إبراهيم بن إسماعيل، ويقال فيه: إسماعيل بن إبراهيم، وهو حجازي، روى عنه عمرو بن دينار، قال أبو حاتم: مجهول، وكذا قال حجاج بن عبيد، واختلف - أيضاً - في إسناد الحديث على ليث[(٥)]. فهذا من ضعيف حديثه.

الحديث الثالث: في الصلاة، باب: الصلاة يوم الجمعة قبل الزوال، أخرجه لبيان ضعفه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا حَسَّانُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ كَرِهَ الصَّلَاةَ نِصْفَ النَّهَارِ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ. وَقَالَ: (إِنَّ جَهَنَّمَ تُسَجَّرُ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ) قَالَ أبو

---

(١) أبو داود، السنن، ١/٢٦٤، ح١٠٠٦.
(٢) السنن، ١/٤٥٩، ح١٤٢٧.
(٣) السنن الكبرى، ٢/١٩٠، ح٢٨٦٦.
(٤) الصحيح، ص١٤٥، ح٨٤٨.
(٥) ابن رجب، فتح الباري، ٧/٤٢٩-٤٣٠.

داود: هُوَ مُرْسَلٌ، مُجَاهِدٌ أَكْبَرُ مِنْ أَبِي الْخَلِيلِ، وَأَبُو الْخَلِيلِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي قَتَادَةَ *[1].

قلنا: قال الحافظ ابن رجب: وقال الأثرم: له علل، منها: أنه من حديث ليث، ومنها: أن أبا الخليل لم يلق أبا قتادة[2].

قلنا: وله عدة شواهد ضعيفة، قال البيهقي: له شواهد وإن كانت ضعيفة[3]، فهذا من ضعيف حديثه كذلك.

الحديث الرابع: في الصوم، باب: المعتكف يعود المريض، أخرجه لبيان ضعفه.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ النُّفَيْلِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَ النُّفَيْلِيُّ: قَالَتْ: (كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمُرُّ بِالْمَرِيضِ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ فَيَمُرُّ كَمَا هُوَ وَلَا يُعَرِّجُ يَسْأَلُ عَنْهُ) وَقَالَ ابْنُ عِيسَى: قَالَتْ: إِنْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودُ الْمَرِيضَ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ[4].

ثم روى من طريق عبد الرحمن ابن إسحاق، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة قالت: (من السنة على المعتكف أن يعود مريضاً).

ثم قال: غير عبد الرحمن: لا يقول فيه: قالت السنة، قال أبو داود: جعله قول عائشة[5]، قلنا: وهو ما جاء في رواية يونس، عن الزهري به قول عائشة[6]، لكن بين الروايتين تعارضاً واضطراباً واضحاً، لذا ضعفه ابن الجوزي بليث[7]، والله أعلم.

---

(١) أبو داود، ١/٢٨٤، ح١٠٨٣.
(٢) ابن رجب، فتح الباري، ٥/٥٨٩.
(٣) السنن الكبرى، ١/٤٥٧، ح١٩٨٨.
(٤) أبو داود، السنن، ٢/٣٣٣، ح٢٤٧٢.
(٥) المصدر نفسه، ح٢٤٧٣.
(٦) ابن الجارود، المنتقى، ١/١٠٩، النسائي، السنن الكبرى، ٢/٢٦٥، ح٣٣٧.
(٧) التحقيق في أحاديث الخلاف، ٢/١١٢، ح١١٩٢.

الحديث الخامس: ذكره في الفتن والملاحم، باب: في النهي عن السعي في الفتنة، أخرجه تعليقاً في الباب بعد أن أخرج الحديث قال: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ رَقَبَةَ بْنِ مَصْقَلَةَ عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَعْنِي ابْنَ سَمُرَةَ، قَالَ: كُنْتُ آخِذًا بِيَدِ ابْنِ عُمَرَ فِي طَرِيقٍ مِنْ طُرُقِ الْمَدِينَةِ إِذْ أَتَى عَلَى رَأْسٍ مَنْصُوبٍ ...فَقَالَ ابن عمر سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (مَنْ مَشَى إِلَى رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي لِيَقْتُلَهُ فَلْيَقُلْ هَكَذَا، فَالْقَاتِلُ فِي النَّارِ، وَالْمَقْتُولُ فِي الْجَنَّةِ) قَالَ أبو دَاود: رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عَوْنٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سُمَيْرٍ أَوْ سُمَيْرَةَ، وَرَوَاهُ لَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ عَنْ عَوْنٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سُمَيْرَةَ، قَالَ أبو دَاود: قَالَ لِيَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ يَعْنِي بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ، وقَالَ: هُوَ فِي كِتَابِي ابْنُ سَبَرَةَ، وَقَالُوا: سَمُرَةَ، وَقَالُوا: سُمَيْرَةَ هَذَا كَلَامُ أَبِي الْوَلِيدِ [(١)].

قلنا: الحديث حسن، رجاله ثقات إلا عبد الرحمن تابعي مقبول[(٢)]، وذكر متابعة ليث هنا ليست لتقوية الحديث، إنما المراد منها بيان الاختلاف في اسم أبي عبد الرحمن، فقد اختلف في اسم أبيه على أقوال: سميرة بالتصغير، وقيل: سمير التصغير، ويقال سمرة وسبرة[(٣)]، وقد روى طريق ليث البخاري في التاريخ الكبير[(٤)].

الحديث السادس: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّهَا سَتَكُونُ فِتْنَةٌ تَسْتَنْظِفُ الْعَرَبَ ...) سبق عند الترمذي الحديث الحادي عشر[(٥)] وهو من ضعيف حديثه، وعلته رفع الموقوف، وأخرجه أبو داود؛ لبيان اضطراب الليث فيه.

---

(١) أبو داود، السنن، ٤/ ١٠٠، ح٤٢٦٠.
(٢) انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٣٤٢، ت٣٨٨٩.
(٣) الخطيب البغدادي، تالي تلخيص المتشابه ٢/٥٤٣، وانظر ابن حجر، الإصابة ٥/ ٢٣٤.
(٤) التاريخ الكبير، ٥/ ٢٩١.
(٥) انظر: ص٥٤٩.

خلاصة مرويات ليث بن أبي سليم عند أبي داود:

روى له أبو داود ستة أحاديث: أربعة لبيان ضعفها، وواحد صدر به بابه، والسادس تعليقاً.

- أحدها حسن بالمتابعات، ولم يخرجه إلا ليبين الاختلاف في اسم شيخه، وهو ما رواه تعليقاً.
- والخمسة الأحاديث الأخرى ضعيفة: اثنان علتهما الرفع، أحدهما صوابه الإرسال، والآخر موقوف، والثلاثة الأخرى اضطرب فيها.

المطلب الخامس
مرويات ليث بن أبي سليم عند ابن ماجه

أخرج له ابن ماجه خمسة وعشرين حديثاً.

الحديث الأول: (ما من داع يدعو ...) سبق عند الترمذي الحديث التاسع عشر، وهو من ضعيف حديثه، وقد أخرجه ابن ماجه وحده في موضوعه.

الحديث الثاني: في المقدمة، باب: من بلغ علماً، صدر به الباب، وأخرج له شواهد.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ فُضَيْلٍ حَدَّثَنَا لَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبَّادٍ أَبِي هُبَيْرَةَ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَبَلَّغَهَا، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ غَيْرِ فَقِيهٍ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ) زَادَ فِيهِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ثَلَاثٌ لَا يُغِلُّ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ: إِخْلَاصُ الْعَمَلِ لِلَّهِ، وَالنُّصْحُ لِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَلُزُومُ جَمَاعَتِهِمْ*(١).

قلنا: وروي من طريق ميمون بن زيد، عن ليث بن أبي سليم، عن محمد بن وهب، عن أبيه، عن زيد مرفوعاً بنحوه(٢).

---

(١) ابن ماجه، السنن، ١/ ٨٤، ح٢٣٠.
(٢) الطبراني، المعجم الكبير، ٥/ ١٥٤، ح٤٩٢٥.

وله متابعات منها بسند صحيح من حديث يحيى بن سعيد، عن شعبة، حدثني عمرو بن سليمان بن عاصم بن عمر، عن عبد الرحمن بن أبان بن عثمان، عن أبيه، عن زيد بن ثابت بنحوه[(١)]، ومن طريق عراك بن خالد، عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن محمد بن عجلان، عن أبيه، عن زيد به بنحوه[(٢)].

وله شواهد صحيحة من حديث النعمان[(٣)] وابن مسعود وغيرهما[(٤)]، قلنا: فيكون هذا الحديث حسناً، والله أعلم.

الحديث الثالث: أخرجه في الطهارة، باب: المحافظة على الوضوء، أخرجه شاهداً في الباب، قال: حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (اسْتَقِيمُوا وَلَنْ تُحْصُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ مِنْ أَفْضَلِ أَعْمَالِكُمُ الصَّلَاةَ، وَلَا يُحَافِظُ عَلَى الْوُضُوءِ إِلَّا مُؤْمِنٌ)[(٥)].

قلنا: في الزوائد[(٦)]، ضعيف لضعف ليث، ولا يسلم له ذلك، فقد رواه غير المعتمر بن سليمان عن ليث، خالد بن عبد الله الواسطي: ثقة ثبت[(٧)]، وشيبان ابن عبد الرحمن، وهو ثقة صاحب كتاب، توفي (١٦٤هـ)[(٨)]، وزائدة أبو الصلت الكوفي ثقة ثبت صاحب سنة ت (١٦٠هـ)[(٩)].

---

(١) ابن حبان، الصحيح، ١/ ٢٧٠، والترمذي، الجامع ٥/ ٣٤، ح٢٦٥٦، وقال: حديث حسن.

(٢) الطبراني، المعجم الأوسط، ٧/ ٢٠١، ح٧٢٧١.

(٣) المستدرك، ١/ ٨٨.

(٤) ابن حبان، الصحيح، ١/ ٢٦٨-٢٧٣.

(٥) ابن ماجه، السنن، ١/ ١٠٢، ح٢٧٨.

(٦) مصباح الزجاجة، ١/ ٤١.

(٧) تقريب التهذيب، ص١٨٩، ت١٦٤٧، وانظر روايته البيهقي، شعب الإيمان، ٣/ ٤، ح٢٧١٤.

(٨) تقريب التهذيب، ص٢٦٩، ت٢٨٣٣، وانظر روايته البيهقي، شعب الإيمان، ٣/ ٣٧، ح٣٨٠٣.

(٩) تقريب التهذيب، ص٢١٣، ت١٩٨١، وانظر روايته في التمهيد، ٤/ ٣٩١.

فرواية هؤلاء الثقات، ومنهم: زائدة وشيبان من طبقة الثوري، مع عدم ذكر علة له إلا كونه من رواية ليث لا تضعفه، وقد روي شاهد صحيح له من طريق ثوبان بنحوه[1]، فيكون هذا من حسن حديث الليث، والله أعلم.

الحديث الرابع: في الطهارة وسننها، باب: الوضوء ثلاثاً أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ لَيْثٍ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا *[2].

قلنا: قال البوصيري ضعيف؛ لضعف ليث[3]، ولا يسلم له ذلك: أما متنه فثابت من غير هذه الطريق، من حديث عثمان[4]، وغيره رضي الله عنهم جميعاً، وأما السند: فإنه من رواية الثوري عنه، والثوري سمع منه قبل الاختلاط فيكون هذا الحديث من حسن حديثه؛ لحال شهر بن حوشب كما سبق.

الحديث الخامس: في المساجد والجماعات، باب: تشييد المساجد، أخرجه شاهد في الباب.

قال: حَدَّثَنَا جُبَارَةُ بْنُ الْمُغَلِّسِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَجَلِيُّ عَنْ لَيْثٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:(أَرَاكُمْ سَتُشَرِّفُونَ[5]مَسَاجِدَكُمْ بَعْدِي كَمَا شَرَّفَتِ الْيَهُودُ كَنَائِسَهَا وَكَمَا شَرَّفَتِ النَّصَارَى بِيَعَهَا)[6].

---

(١) أخرجه ابن ماجه صدر به الباب، ١/١٠٢، ح٢٧٧، وانظر روايته ابن حبان، الصحيح، ٣/٣١١، ح١٠٣٧ وغيرهما.
(٢) ابن ماجه، السنن، ١/١٤٤، ح٤١٧.
(٣) مصباح الزجاجة، ١/٦١.
(٤) مسلم، الصحيح، ١/٧٩، ح٢٢٦.
(٥) ستشرفون: أي تطولون بناءها بالشرف، واحدتها شرفة، لسان العرب، باب الفاء، فصل الشين، ٢/٤٦٣.
(٦) ابن ماجه، ١/٢٤٤، ح٧٤٠.

قلنا: فيه جبارة بن المغلس كذاب[1]، والمتن له شواهد صحيحة بمعناه منها: حديث أنس (لا تقوم الساعة حتى يتباهى الناس في المساجد) صدر به ابن ماجه الباب، وأخرجه ابن حبان[2]، وابن خزيمة[3]، وغيرهما، فعلة هذا الحديث شيخ ابن ماجه.

الحديث السادس: عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَقُولُ بِسْمِ اللَّهِ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ... سبق عند الترمذي الحديث الثاني، وهو من ضعيف حديثه، وعلته الانقطاع بين فاطمة الصغرى والكبرى، وأخرجه ابن ماجه صدر الباب وأخرج له شواهد.

الحديث السابع: في إقامة الصلاة، باب: فضل ميمنة الصف، أخرجه وحده في موضوعه: قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْحُسَيْنِ أَبُو جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ الْكِلَابِيُّ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو الرَّقِّيُّ عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سَلِيمٍ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ مَيْسَرَةَ الْمَسْجِدِ تَعَطَّلَتْ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ عَمَّرَ مَيْسَرَةَ الْمَسْجِدِ كُتِبَ لَهُ كِفْلَانِ مِنَ الْأَجْرِ)[4].

قلنا: ضعفه في الزوائد؛ لأجل ليث[5]، ولم نقف له على متابعات، وليس هو من رواية قدامى أصحابه عنه، ونكره ابن حبان في المجروحين من مناكيره[6].

الحديث الثامن: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (أَيَعْجِزُ أَحَدُكُمْ إِذَا صَلَّى أَنْ يَتَقَدَّمَ) سبق عند أبي داود الحديث الثاني وهو من ضعيف حديثه، وكان ابن ماجه صدر به الباب، وأخرج له شواهد.

---

(١) ابن حجر، التقريب، ص١٣٧، ت٨٩٠.
(٢) الصحيح، ٤/٤٩٢، ح١٦١٣.
(٣) الصحيح، ٢/٢٨٢، ح١٣٢٢.
(٤) ابن ماجه، السنن، ١/٣٢١، ح١٠٠٧.
(٥) مصباح الزجاجة، ١/١٢٢.
(٦) المجروحين، ٢/٢٣٧.

الحديث التاسع: في الجنائز، باب: ما جاء في شهود الجنائز، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ عَقِيلٍ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ ثَابِتٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ لَيْثٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ رَأَى جِنَازَةً يُسْرِعُونَ بِهَا قَالَ: (لِتَكُنْ عَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ)(١).

قلنا: ضعفه في الزوائد، وقال: ومع ضعفه يخالف ما في الصحيحين من حديث أسرعوا بالجنازة(٢)، ولا يسلم له ذلك فقد رواه - كذلك - زائدة والثوري، عن ليث بنحوه(٣).

وأما معناه: فليس هو بمخالف لما في الصحيحين؛ لأن كراهية الإسراع هنا ما فوق المشي المعتاد، قال البيهقي: إن ثبت الحديث، المراد به كراهية شدة الإسراع(٤)، وقال ابن حجر: المراد بالإسراع: ما فوق المشي المعتاد، ويكره الإسراع الشديد(٥).

ويشهد لهذا المعنى الذي ذكراه، أنه زاد في بعض الروايات (وهي تمخض مخض الزق)، فقال: (عليكم بالقصد في المشي بجنائزكم)(٦). فيكون هذا من حسن حديثه، وكأنه مما رواه قبل الاختلاط.

الحديث العاشر: الحديث الرابع عشر: في الجنائز، باب: ما جاء في إدخال الميت القبر، أخرجه صدر الباب، وأخرج له شواهد ومتابعات، قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، حَدَّثَنَا لَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ح.

---

(١) ابن ماجه، السنن، ١/ ٤٧٤، ح١٤٧٩.
(٢) مصباح الزجاجة، ٢/ ٢٨-٢٩.
(٣) الطيالسي، المسند، ١/ ٧١، ح٥٢١، البيهقي، السنن الكبرى، ٤/ ٢٣.
(٤) البيهقي، السنن الكبرى، ٤/ ٢٣، ح٦٦٤٢.
(٥) العظيم آبادي، عون المعبود، ٨/ ٣٢٥.
(٦) الطيالسي، المسند، ١/ ٧١، ح٥٢٢.

وحَدَّثَنَا عَبْدُاللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الأَحْمَرُ حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: (كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أُدْخِلَ الْمَيِّتُ الْقَبْرَ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ -...)[١].

وأخرجه الترمذي من طريق أبي خالد الأحمر، وقال: حسن غريب من هذا الوجه، وقد روى من غير وجه عن ابن عمر[٢].

قلنا: وله متابع ثان عن أيوب، عن نافع، به، بنحوه[٣]، وثالث من طريق قتادة، عن أبي الصديق بكر بن عمرو، عن ابن عمر به بنحوه[٤]، فعلى هذا يكون الحديث حسناً، ويكون هذا من حسان حديث ليث.

الحديث الحادي عشر: في النكاح، باب: الغناء والدف، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا الْفِرْيَابِيُّ عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ أَبِي مَالِكٍ[٥]. التَّمِيمِيِّ عَنْ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ فَسَمِعَ صَوْتَ طَبْلٍ فَأَدْخَلَ إِصْبَعَيْهِ فِي أُذُنَيْهِ ثُمَّ تَنَحَّى، حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ ثَلاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قَالَ هَكَذَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ *[٦].

قلنا: وروى هذا الحديث أبو داود، من طريق سليمان بن موسى، عن نافع، قال: سمع ابن عمر مزماراً فذكر نحوه، قال أبو داود: هذا حديث منكر، ثم رواه من طريق مُطعِم بن مقدام، قال: ثنا نافع، قال: كنت ردف ابن عمر، فذكر نحوه.

قال أبو داود: أدخل بين مطعم ونافع سليمان بن موسى، ثم رواه من

---

(١) ابن ماجه، السنن، ١/٤٩٤، ح١٥٥٠.
(٢) الجامع، ٣/٣٦٤، ح١٠٤٦.
(٣) الطبراني، المعجم الأوسط، ٧/٢٢٨، ح٧٣٤٧.
(٤) أبو داود، السنن، ٣/٢١٤، ح٣٢١٣؛ وابن حبان، ٧/٣٧٠، ح٣١٠٩. البيهقي، السنن الكبرى، ٤/٥٥، ح٦٨٥٢.
(٥) في السنن: ثعلبة بن أبي مالك، والتصويب من المزي، كما في تهذيب الكمال، ٤/٣٩٣.
(٦) ابن ماجه، السنن، ١/٦١٣، ح١٩٠١.

طريق ميمون بن مهران، عن نافع قال: كنا مع ابن عمر فذكره، قال أبو داود: وهذا أنكرها[١].

قلنا: وذكره ابن عدي في الكامل، من منكرات سليمان بن موسى، وقال: هذا الحديث يعرف بسليمان بن موسى[٢]، فيكون هذا مما حدث به ليث في اختلاطه، والله أعلم.

الحديث الثاني عشر: في التجارات، باب: النهي عن بيع ما ليس عنده، وعن ربح ما لم يضمن، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفُضَيْلِ عَنْ لَيْثٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ عَتَّابِ بْنِ أَسِيدٍ، قَالَ: لَمَّا بَعَثَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى مَكَّةَ نَهَاهُ عَنْ شِفٍّ[٣] مَا لَمْ يُضْمَنْ *[٤].

قلنا: ضعيف من جهتين: ليث بن أبي سليم، وعطاء - وهو ابن أبي رباح- لم يسمع عتاباً[٥]، وله شاهد صحيح، من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أخرجه الترمذي، وقال: حسن صحيح[٦]، ومتنه (لا يحل ربح ما لم يضمن).

الحديث الثالث عشر: في الفرائض، باب: ميراث الجدة، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا سَلْمُ بْنُ قُتَيْبَةَ عَنْ شَرِيكٍ عَنْ لَيْثٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَّثَ جَدَّةً سُدُسًا *[٧].

---

(١) السنن، ٤/٢٨١-٢٨٢، ص٤٩٢٤-٤٩٢٦.

(٢) الكامل، ٣/٢٦٩، وسليمان بن موسى هو: الأموي الدمشقي، صدوق فقيه، في حديثه بعض لين، وخولط قبل موته بقليل، ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٢٥٥، ت٢٦١٦.

(٣) والشَّفُّ بالفَتْحِ ويُكْسَرُ: الرِّبْحُ والْفَضْلُ، واقْتَصَرَ الجَوْهَرِيُّ علَى الكَسْرِ.وفي الحديثِ: (نَهَى عنِ شَفِّ ما لم يُضْمَنْ) أي: عن رِبْحِهِ. الزبيدي، تاج العروس، ص ٥٩٤٦

(٤) ابن ماجه، السنن، ٢/٧٣٨، ح٢١٨٩.

(٥) مصباح الزجاجة، ٣/١٥-١٧.

(٦) الجامع، ٣/٥٣٥، ح١٢٣٤.

(٧) ابن ماجه، السنن، ٢/٩١٠، ح٢٧٢٥.

قلنا: لم نقف له على متابعات، وضعفه في الزوائد، لأجل ليث بن أبي سليم، قال: هو ضعيف مدلس[1]، ويضاف إلى ذلك: أنه من روايته، عن طاووس وهي ضعيفة كما قال ابن معين، وشواهده صحيحة، منها: حديث عمران بن حصين عند الترمذي بلفظ (جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: إن ابني مات، فمالي في ميراثه، قال: (لك السدس) وقال حديث حسن صحيح[2].

الحديث الرابع عشر: أخرجه في الجهاد، باب: فضل غزو البحر، أخرجه شاهداً في الباب، قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ يَحْيَى عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبَّادٍ، عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (غَزْوَةٌ فِي الْبَحْرِ مِثْلُ عَشْرِ غَزَوَاتٍ فِي الْبَرِّ ...)[3].

قلنا: فيه معاوية بن يحيى الصدفي الراوي عن ليث، وهو ضعيف وما حدث بالشام أحسن مما حدث بالري[4]، وبقية مدلس مشهور، وحديثه معنعن.

وأخرجه الحاكم في حديث عبد الله بن عمرو، مرفوعاً بنحوه، وقال: صحيح على شرط البخاري، ووافقه الذهبي[5]، ويشهد لفضل غزو البحر حديث أم حِرَام بنت ملحان عند مسلم[6] وغيره، بلفظ (ناس من أمتي عرضوا على غزاة في سبيل الله، يركبون ثبج[7] هذا البحر، ملوكاً على الأسرة).

الحديث الخامس عشر: أخرجه في الجهاد، باب: طواف القارن، صدر الباب وأخرج له شواهدقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَعْلَى

---

(١) مصباح الزجاجة، ٣/١٤٦.
(٢) الجامع، ٤/٤١٩، ح٢١٠٠.
(٣) ابن ماجه، السنن، ٢/٩٢٨، ح٢٧٧٧.
(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٥٣٨، ت٦٧٧٢.
(٥) المستدرك، ٢/١٤٣.
(٦) الصحيح، ٣/١٥١٨-١٥٣٠، ح٩١٢.
(٧) ثبج البحر: أي وسطه ومعظمه، ابن الأثير، النهاية، ١/٢٠٦.

ابْنِ حَارِثٍ الْمُحَارِبِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ غَيْلَانَ بْنِ جَامِعٍ عَنْ لَيْثٍ عَنْ عَطَاءٍ وَطَاوُسٍ وَمُجَاهِدٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَطُفْ هُوَ وَأَصْحَابُهُ لِعُمْرَتِهِمْ وَحَجَّتِهِمْ حِينَ قَدِمُوا إِلَّا طَوَافًا وَاحِداً *[1].

قلنا: حديث جابر رواه مسلم، وهو عند ابن ماجه - كذلك - شاهداً لهذا الحديث، وحديث ابن عمر رواه الترمذي: وقال: حسن صحيح[2]، وهو كذلك عند ابن ماجه، وحديث ابن عباس: رواه الدارقطني[3]، لكن الحديث بهذا السياق ضعيف، كما نص على ذلك ابن معين، حيث قال في ليث ابن أبي سليم: ضعيف في طاووس، فإذا جمع إلى طاووس وغيره، فالزيادة هو ضعيف[4].

الحديث السادس عشر: في الأطعمة، باب: التعوذ من الجوع، أخرجه وحده في الباب.

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا هُرَيْمٌ عَنْ لَيْثٍ عَنْ كَعْبٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (اللهم إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُوعِ، فَإِنَّهُ بِئْسَ الضَّجِيعُ[5] وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخِيَانَةِ، فَإِنَّهَا بِئْسَتِ الْبِطَانَةُ[6])[7].

قلنا: ورواه جرير، عن ليث به بنحوه[8]، وله متابع من طريق عبد الله بن

---

(١) ابن ماجه، السنن، ٢/ ٩٩٠، ح٢٩٢٧.
(٢) الجامع، ٥/٢٠٨، ح٢٩٦٥.
(٣) السنن، ٢/٢٦٢، ح٢٩٦٥.
(٤) المزي، تهذيب الكمال، ٢٤/٢٨٥، وانظر نحوها العقيلي، الضعفاء، ٤/١٦.
(٥) الضجيع: من نام معك في شعار واحد، لسان العرب، باب العين فصل الضاد، ٨/ ٢٢٠.
(٦) البطانة: ما بطن من الثوب، وكان من شأن الناس إخفاؤه، لسان العرب، باب النون فصل الباء، ١٣/٥٦.
(٧) ابن ماجه، السنن، ٢/١١١٣، ح٣٣٥٤.
(٨) إسحاق بن راهويه، المسند، ١/٣١٧، ح٢٩٩.

إدريس، عن ابن عجلان، وآخر عن المقبري، عن أبي هريرة به، بنحوه[1]، وهو متابع حسن، فيكون هذا من حسن حديثه.

الحديث السابع عشر: في الأشربة، باب: الشرب بالأكف والأكرع[2]، أخرجه شاهداً في الباب، قال: حَدَّثَنَا وَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى، حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ عَنْ لَيْثٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَامِرٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: مَرَرْنَا عَلَى بِرْكَةٍ فَجَعَلْنَا نَكْرَعُ فِيهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَا تَكْرَعُوا[3] وَلَكِنِ اغْسِلُوا أَيْدِيكُمْ ثُمَّ اشْرَبُوا فِيهَا، فَإِنَّهُ لَيْسَ إِنَاءٌ أَطْيَبَ مِنَ الْيَدِ)[4].

قلنا: هذا الحديث رواه معمر وجرير كذلك عن ليث[5]، لكنه معلول: قال أبو حاتم: حديث منكر، قال ابنه، ممن؟ قال: من ليث، وسعيد لا يعرف[6].

وقال الحافظ ابن حجر: إسناده ضعيف[7]، لكن معناه بالجملة جائز، قال الإمام أحمد: ويحتمل أن يكون النهي لتنحية الأذى عن الشارب، ولئلا يرسل الشارب نفسه فيه إن كان الماء في حوض صغير أو مستنقع، فيمتنع غيره من الشرب منه تقذراً، والكرع جائز بالجملة.

ونكر الحديث الصحيح في الكرع[8]، وهو حديث ((إن كان عندك ماء بات في شن فاسقنا وإلا كرعنا)).

---

(١) النسائي، المجتبى، ٨/٢٦٣، ح٥٤٦٨، وأبو داوود، ٢/٩١، ح١٥٤٧، النسائي الكبرى، ٤/٤٥٢، ح٧٩٠٤.

(٢) أما الأكرع فقد قال الفيومي: "(الكُرَاعُ) انثى و الجمع (أكْرُعُ) مثل: أفلس، ثم تجمع (الأكْرُعُ) على (أكَارِعَ)". الفيومي، المصباح المنير، ٢/٥٣١

(٣) الكرع: الشرب من الماء بالفم مباشرة من غير استخدام الأكف ولا الإناء، ابن سلام، الغريب، ٤/٤٢٤.

(٤) ابن ماجه، السنن، ٢/١١٣٥، ح٣٤٣٣.

(٥) جامع معمر، ١٠/٤٢٨، مطبوع في آخر المصنف لعبد الرزاق، وأبو يعلى، المسند، ١٠/١٥٧.

(٦) العلل، ٢/٢٥٦، ح٢٦٢.

(٧) فتح الباري، ١٠/٧٧.

(٨) ابن ماجه، السنن، ٢/١١٣٥، ح٣٤٣٢، وهو عند البخاري في صحيحه، ص١٢٢٢، ح٢٦١٣.

الحديث الثامن عشر: في الطب، باب: الصلاة شفاء، أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُسَافِرٍ، حَدَّثَنَا السَّرِيُّ بْنُ مِسْكِينٍ، حَدَّثَنَا ذَوَّادُ بْنُ عُلْبَةَ عَنْ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: هَجَّرَ النَّبِيُّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهَجَّرْتُ، فَصَلَّيْتُ ثُمَّ جَلَسْتُ، فَالْتَفَتَ إِلَيَّ النَّبِيُّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: (اشِكَمَتْ دَرْدْ) قلنا نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: (قُمْ فَصَلِّ فَإِنَّ فِي الصَّلَاةِ شِفَاءً)حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ الْقَطَّانُ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَصْرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا ذَوَّادُ بْنُ عُلْبَةَ فَذَكَرَ نَحْوَهُ وَقَالَ: فِيهِ اشِكَمَتْ دَرْدْ يَعْنِي تَشْتَكِي بَطْنَكَ بِالْفَارِسِيَّةِ قَالَ أبو عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَ بِهِ رَجُلٌ لِأَهْلِهِ فَاسْتَعْدَوْا عَلَيْهِ[1].

قلنا: وهذا الحديث مرفوعاً لا أصل له، وهو معروف بـذَوَّاد بن علبة، وهو ضعيف، كما بين ذلك كثير من النقاد: منهم: البخاري وابن عدي والعقيلي وغيرهم[2]، وقد روي عن المحاربي وعبد السلام بن حرب وغيرهما عن ليث موقوفاً، وهو أصح وأولى.[3]

الحديث التاسع عشر: في الطب كذلك، باب: الكي، صدر به الباب وأخرج له شواهد.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُلَيَّةَ عَنْ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَقَّارِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مَنِ اكْتَوَى أَوِ اسْتَرْقَى فَقَدْ بَرِئَ مِنَ التَّوَكُّلِ)[4].

قلنا: له متابع بسند صحيح من طريق منصور عن مجاهد به بمثله، رواه الترمذي، وقال: حسن صحيح[5]، ورواه ابن حبان في صحيحه[6]، وله شاهد

---

(١) ابن ماجه، السنن، ٢/١١٤٤، ح٣٤٥٦.
(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣/١٩١.
(٣) العلل المتناهية، ١/١٧٩، العقيلي، الضعفاء، ٢/٤٨.
(٤) ابن ماجه، السنن، ٢/١١٥٤، ح٣٤٨٩.
(٥) الجامع، ٤/٣٩٣، ح٢٠٥٥.
(٦) الصحيح، ١٣/٥٤٢، ح٦٠٨٧.

عند البخاري في حديث (الذين يدخلون الجنة بغير حساب)[١]، وهو من رواية إسماعيل بن علية، وسماعه من ليث قبل الاختلاط، فالحديث حسن والله أعلم.

الحديث العشرون: أخرجه في اللباس، باب: لبس جلود الميتة إذا دبغت، أخرجه شاهداً في الباب، قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ لَيْثٍ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ سَلْمَانَ قَالَ كَانَ لِبَعْضِ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ شَاةٌ فَمَاتَتْ فَمَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهَا فَقَالَ:(مَا ضَرَّ أَهْلَ هَذِهِ لَوِ انْتَفَعُوا بِإِهَابِهَا)[٢].

قلنا: لم نقف له على متابعات، ولكن له شواهد عن أمهات المؤمنين – رضي الله عنهن، –، منها: ما رواه عن ابن عباس، عن ميمونة أخرجه ابن ماجه[٣]، والنسائي[٤]، بسند صحيح من طريق أبي بكر بن أبي شيبة، ثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس عن ميمونة بنحوه.

وما روته أم العالية، عن ميمونة رواه أبو داود[٥]، وما رواه عكرمة، عن ابن عباس، عن سودة بنت زمعة أخرجه ابن حبان[٦]، وما رواه مسلم عن ابن عباس، من مسنده[٧].

وعبد الرحيم بن سليمان ثقة كوفي صاحب كتاب[٨]، ولم نقف له على علة غير قول صاحب الزوائد على عادته: ضعيف؛ لأجل ليث، فيكون من حسن حديثه والله أعلم.

---

(١) الصحيح، ص١٣٧٧، ح٦٤٧٢.
(٢) ابن ماجه، السنن، ٢/١١٩٣، ح٣٦١١.
(٣) ابن ماجه، السنن، ٢/١١٩٣، ح٣٦١٠.
(٤) المجتبى، ٧/١٧٢، ح٤٢٣٤.
(٥) السنن، ٤/٦٧، ح٤١٢٦.
(٦) الصحيح، ٤/٩٨، ح١٢٨١.
(٧) مسلم، الصحيح، ص٣٦٥.
(٨) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٣٥٤، ت٤٠٥٦.

الحديث الحادي والعشرون: في اللباس، باب: الخضاب بالأسود، أخرجه وحده في موضوعه، قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُلَيَّةَ عَنْ لَيْثٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: جِيءَ بِأَبِي قُحَافَةَ يَوْمَ الْفَتْحِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَأَنَّ رَأْسَهُ ثَغَامَةٌ[1]، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (اذْهَبُوا بِهِ إِلَى بَعْضِ نِسَائِهِ فَلْتُغَيِّرْهُ، وَجَنِّبُوهُ السَّوَادَ) [2].

قلنا: له متابع عند مسلم من طريق أبي خثيمة، عن أبي الزبير، عن جابر[3]، ورواه الطبراني في الكبير، من طرق أيوب السختاني، عن أبي الزبير[4]، ورواه من طريق ليث ومطر الوراق[5]، وهو من رواية ابن علية عنه وسماعه منه قديم، فالحديث حسن والله أعلم.

الحديث الثاني والعشرون: (تَكُونُ فِتْنَةٌ تَسْتَنْظِفُ الْعَرَبَ، قَتْلَاهَا فِي النَّارِ، اللِّسَانُ فِيهَا أَشَدُّ مِنْ وَقْعِ السَّيْفِ ...) سبق عند الترمذي الحديث الحادي عشر، وهو من ضعيف حديثه من روايته عن طاووس، وكان أخرجه صدر الباب وأخرج له شواهد.

الحديث الثالث والعشرون: في الفتن، باب: العقوبات، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ لَيْثٍ عَنِ الْمِنْهَالِ عَنْ زَاذَانَ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ)، قَالَ: دَوَابُّ الْأَرْضِ[6].

قلنا: وهذا الحديث يعرف عن مجاهد قوله، رواه الطبري من أكثر من

---

(١) ثغامة: هي شجرة بيضاء الورق، ليس في الأرض ورقة إلا خضراء غير الثغامة، الزمخشري، الفائق، ١/١٦٦.
(٢) ابن ماجه، السنن، ٢/١١٩٧، ح٣٦٢٤.
(٣) الصحيح، ٣/١٦٦٣، ح٢١٠١.
(٤) الطبراني، المعجم الكبير، ٩/٤١.
(٥) المصدر نفسه، ٩/٤١.
(٦) ابن ماجه، السنن، ٢/١٣٣٤، ح٤٠٢١.

طريق عنه[١]، أما حديثنا هذا: فقد حسنه القرطبي في التفسير[٢]، لكن ضعفه البوصيري[٣] في الزوائد؛ لأجل ليث. وكلام القرطبي في هذا الباب ليس عمدة فإن فنه التفسير، وهذا الحديث لا يوجد له متابعات ولا شواهد، وعمار بن محمد مختلف فيه[٤]، وليس هو من قدامى أصحاب ليث، والحديث ليس في باب المناسك، فالحديث ضعيف.

الحديث الرابع والعشرون: (كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ، أَوْ كَأَنَّكَ عَابِرُ سَبِيلٍ ...) سبق عند الترمذي الحديث الثاني عشر، وهو من حسن حديثه، من رواية الثوري عنه، وكان أخرجه وحده في موضوعه.

الحديث الخامس والعشرون: في الزهد، باب: النية، أخرجه شاهداً، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ شَرِيكٍ عَنْ لَيْثٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّمَا يُبْعَثُ النَّاسُ عَلَى نِيَّاتِهِمْ)[٥].

قلنا: قال في الزوائد[٦]: ضعيف في إسناده ليث بن أبي سليم، ويشهد له حديث جابر وقد رواه مسلم[٧]. قلنا: ويزيده ضعفاً أن ليثاً رواه عن طاووس فرواية ليث عنه ضعيفة كما سبق، وإن كان للمتن شواهد فهي تحسن متن الحديث دون سنده.

خلاصة مرويات ليث بن أبي سليم عند ابن ماجه:

روى له ابن ماجه خمسة وعشرين حديثاً، عشرة أحاديث في باب

---

(١) جامع البيان، ٢/ ٥٤-٥٥.
(٢) الجامع لأحكام القرآن، ٢/ ١٨٧.
(٣) مصباح الزجاجة، ٤/ ١٨٧.
(٤) انظر: تهذيب التهذيب، ٧/ ٣٥٥، وميزان الاعتدال، ٥/ ٢٠٣-٢٠٤.
(٥) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٤١٤، ح٤٢٢٩.
(٦) مصباح الزجاجة، ٤/ ٢٤٣.
(٧) الصحيح، ٤/ ٢٢١٠، ح٢٨٨٤، لكنه من حديث عائشة، وليس جابر وحديث جابر عند ابن ماجه، ٢/ ١٤١٤، ح٤٢٣٠.

الشواهد، وثمانية صدر أبوابها بها وأخرج لها متابعات أو شواهد، وسبعة لم يخرج في بابها أو موضوعها غيرها.

- عشرة أحاديث من حسان حديثه: اثنان من رواية الثوري عنه، وثمانية لها متابعات تقويها،

- وخمسة عشر حديثاً ضعيفاً: أربعة من روايته عن طاووس، وواحد من روايته عن عطاء، وواحد علته الرفع، وهو موقوف، واثنان وصلهما، وهما منقطعان، واثنان علتهما شيخه، وواحد علته الراوي عنه، والباقية هو علتها.

المطلب السادس
خلاصة مرويات ليث بن أبي سليم
في الكتب الستة

أخرج له أصحاب الكتب الستة إلا النسائي، وبلغ مجموع ما أخرجوا له بالمكرر تسعة وخمسين حديثاً.

- اثنان عند البخاري، تعليقاً متابعة.

- وواحد عند مسلم، متابعة، مقروناً بغيره.

- خمسة وعشرون عند الترمذي.

- خمسة وعشرون عند ابن ماجه.

- ستة أحاديث عند أبي داود.

  - منها خمسة وعشرون حديثاً من حسن حديثه.

  - اثنان في باب المناسك.

  - أحدهما عند البخاري، والثاني عند الترمذي.

  - وتسعة من رواية الثوري عنه أو عبد الله بن إدريس أو عنهما خارج الكتب الستة.

- والباقي من طريق ثقات آخرين ولها متابعات تقويها، تبين أنها من مرويات ليث قبل الاختلاط.
- وأربعة وثلاثون حديثاً ضعيفاً.
- اثنا عشر حديثاً علتها رفع الموقوف، أو وصل المرسل والمنقطع.
- ستة أحاديث خمسة من روايته عن طاووس والسادس عن عطاء.
- وستة أحاديث علتها شيخه، جهالته أو ضعفه.
- واثنان علتهما الراوي عنه.
- والثمانية الباقية علتها اختلاطه وضعفه، ولم نقف لها على متابعات ولا شواهد تقويها وضعفها النقاد به، والله أعلم.

الخاتمة

توصلنا من خلال هذا البحث إلى النتائج التالية:-

١ - ليث بن أبي سليم من الرواة المتقدمين زمنياً فهو من طبقة صغار التابعين وإن لم يثبت أنه لقيا أحدا من الصحابة.

٢ - يعد ليث من العلماء وإن وصفه بالضعف إنما هو لأجل اختلاطه.

٣ - لذا لا يسلم القول بضعفه مطلقاً؛ فيقبل من حديثه ما رواه في باب المناسك؛ لأنه أعلم أهل بلدها بها

٤ - ويقبل ما رواه قبل الاختلاط، ويعرف ذلك برواية إسماعيل بن علية وسفيان الثوري عنه، أو برواية طبقة الثوري كما ظهر من دراسة أحاديثه.

٥ - أبرز مظاهر اختلاط ليث هو رفع الموقوف.

٦ - إنّ دراسة المرويات تعطي حكما أدق عن الراوي.

٧ - ضرورة فهم مخارج أقوال النقاد في الراوي وإنزالها منازلها.

٨ - الأحكام العامة التي تطلق على الراوي هي وصف إجمالي لحاله لا ينبغي أن تكون حكماً عاماً على كل مروياته، فلكل حديث نقد خاص.

٩ - يحمل اختلاف قول الناقد في الراوي الواحد على أنه من باب التوثيق والتضعيف النّسبيّيْن، لا من باب تعارض الجرح والتعديل.

١٠- تفاوت أصحاب الكتب الستة في إخراج حديث ليث بن أبي سليم كما وكيفا فلم يخرج له البخاري شيئاً، وإنما أورد له حديثين نكرهما تعليقاً ومتابعة.

- ولم يخرج له الإمام مسلم إلا في موضع واحد مقروناً بغيره متابعة

- وأما الترمذي: فأخرج له خمسة وعشرين حديثاً: أربعة في باب الشواهد، وأحد عشر لم يخرج في بابها أو موضوعها غيرها: اثنان منها ليبين

الخلاف فيهما على ليث في رفعه ووقفه، وسبعة لبيان ضعفها، واثنان صدر بهما بابيهما، وأخرج لهما شواهد، وواحد تعليقاً.

- وروى له أبو داود ستة أحاديث: أربعة لبيان ضعفها، وواحد صدر به بابه، والسادس تعليقاً.
- وأخرج له ابن ماجه خمسة وعشرين حديثاً: عشرة أحاديث في باب الشواهد، وثمانية صدر أبوابها بها وأخرج لها متابعات أو شواهد، وسبعة لم يخرج في بابها أو موضوعها غيرها.
- بينما لم يخرج له النسائي شيئاً. وذلك لأنه يضعفه، وشرط النسائي في الرجال شديد والله أعلم.

فهرس بأحاديث الليث بن أبي سليم مع الحكم على أسانيدها

الرقم	فهرس الأحاديث القولية	حكمه	صفحة
٤٣	دَعَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِدُعَاءٍ كَثِيرٍ لَمْ نَحْفَظْ مِنْهُ شَيْئًا،	ضعيف	٢٦
٤٤	ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِتْنَةً فَقَرَّبَهَا	ضعيف	٢٠
٤٥	رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَمْسَحُ رَأْسَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً حَتَّى بَلَغَ الْقَذَالَ	ضعيف	٢٩
٤٦	رُبَّمَا مَشَى النَّبِيُّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ	ضعيف	١٧
٤٧	كَانَ النَّبِيُّ يَمُرُّ بِالْمَرِيضِ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ فَيَمُرُّ كَمَا هُوَ وَلَا يُعَرِّجُ يَسْأَلُ عَنْهُ	ضعيف	٣٠
٤٨	كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أُدْخِلَ الْمَيِّتُ الْقَبْرَ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ	حسن	٣٥
٤٩	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا	حسن	٣٣
٥٠	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ صَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ	ضعيف	١٥
٥١	كُنْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ فَسَمِعَ صَوْتَ طَبْلٍ...هَكَذَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ	ضغيف	٣٥
٥٢	نَهَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ شِفٍّ مَا لَمْ يُضْمَنْ	ضعيف	٣٦
	فهرس الأحاديث الموقوفة		
٥٣	وَسُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ رَجُلٍ يَصُومُ النَّهَارَ وَيَقُومُ اللَّيْلَ لَا يَشْهَدُ جُمْعَةً وَلَا جَمَاعَةً قَالَ هُوَ فِي النَّارِ	صحيح	١٤
٥٤	عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: (أَنَّهُ رَأَى جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَام مَرَّتَيْنِ	ضعيف	٢٨

المصادر والمراجع

١ - ابن الأثير، المبارك بن محمد، النهاية في غريب الحديث والأثر، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٦٣م.

٢ - البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، تحقيق السيد هشام الندوي، بيروت - لبنان، دار الفكر، د. ط، د.ت.

٣ - ـــــــ، الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، تحقيق: نزار تميم وهيثم نزار تميم، بيروت -لبنان، دار الأرقم، د. ط، د. ت.

٤ - ـــــــ، الأدب المفرد، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت - لبنان، دار البشائر الإسلامية، ط٣، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

٥ - البزار، أحمد بن عمرو، البحر الزخار (مسند البزار)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الدين، بيروت، المدينة، مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤٠٩هـ.

٦ - البوصيري، أحمد بن أبي بكر، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، بيروت -لبنان، دار العربية، ط٢، ١٤٠٣هـ.

٧ - البيهقي، أحمد بن الحسين، شعب الإيمان، تحقيق محمد السعيد زغلول، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠هـ.

٨ - ـــــــ، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكة المكرمة - السعودية، مكتبة دار الباز، د. ط، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٩ - الترمذي، محمد بن عيسى، علل الترمذي الكبير (ترتيب القاضي)، تحقيق: صبحي السامرائي وآخرون، بيروت - لبنان، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط١، ١٤٠٩هـ.

١٠- ـــــــ، علل الترمذي، تحقيق: محمد شاكر، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي، د. ط، ١٣٥٧هـ-١٩٣٨م.

١١- ـــــــ، الجامع، تحقيق أحمد شاكر وآخرون، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي، د. ط، د. ت.

١٢- ابن الجارود، عبد الله بن علي، المنتقى من السنن المسندة، تحقيق عبد الله البارودي، بيروت- لبنان، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١٣- ابن الجعد، علي بن الجعد، مسند ابن الجعد، تحقيق عامر أحمد حيدر، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

١٤- الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب، أحوال الرجال، تحقيق صبحي السامرائي، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ.

١٥- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، الضعفاء والمتروكين، تحقيق عبد الله القاضي، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٦هـ.

١٦- ـــــــ، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق: خليل الميس، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ.

١٧- ـــــــ، التحقيق في أحاديث الخلاف، تحقيق مسعد السعدي، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ.

١٨- ـــــــ، صفة الصفوة، تحقيق: محمود فاخوري - دمحمد رواس، لبنان - بيروت، دار المعرفة - بيروت، ط٢، ١٣٩٩ هـ- ١٩٧٩م.

١٩- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، الجرح والتعديل، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٢٧١هـ- ١٩٥٢.

٢٠- ـــــــ، المراسيل، تحقيق شكر الله قوجاني، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٣٩٣هـ.

٢١- ـــــــ، علل الحديث، تحقيق: محب الدين الخطيب، بيروت -لبنان، دار المعرفة، د. ط، ١٤١٥هـ.

٢٢- الحاكم، محمد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٢٣- ابن حبان، محمد بن حبان، المجروحين، تحقيق محمود إبراهيم زايد، حلب - سوريا، دار الوعي، د. ط، دت.

٢٤- ــــــ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٢٥- ــــــ، الثقات، بيروت - لبنان، دار الفكر، ط١، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

٢٦- ابن حجر، أحمد بن علي، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق علي محمد البجاوي، بيروت - لبنان، دار الجيل، ط١، ١٤١٢هـ -١٩٩٢م.

٢٧- ــــــ، التلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير، تحقيق السيد عبد الله هاشم، المدينة المنورة - السعودية، د. ط، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.

٢٨- ــــــ، تغليق التعليق على صحيح البخاري، تحقيق سعيد القزقي، بيروت، عمان، المكتب الإسلامي، دار عمار، ط١، ١٤٠٥هـ.

٢٩- ــــــ، تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامة، سوريا، دار الرشيد، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٣٠- ــــــ، تهذيب التهذيب، بيروت - لبنان، دار الفكر، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٣١- ــــــ، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب، بيروت -لبنان، دار المعرفة، دط، ١٣٧٩هـ.

٣٢- ــــــ، هدى الساري، مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب، بيروت -لبنان، دار المعرفة، د. ط، ١٣٧٩هـ.

٣٣- الحميدي، عبد الله بن الزبير، المسند، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت، القاهرة، دار الكتب العلمية، مكتبة المتنبي، د. ط، دت.

٣٤- ابن حنبل، أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق وصي الله عباس، بيروت، الرياض، المكتب الإسلامي، دار الخاني، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٣٥- ـــــــ، علل أحمد بن حنبل، تحقيق صبحي السامرائي، الرياض - السعودية، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٠٩هـ.

٣٦- ـــــــ، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مصر، مؤسسة قرطبة، دط، دت.

٣٧- ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، بيروت - لبنان، المكتب الإسلامي، د. ط، ١٣٩٥هـ-١٩٧٠م.

٣٨- الخطّابي، حمد بن محمد، غريب الحديث، تحقيق: عبدالكريم العزباوي، دمشق، دار الفكر، دط، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٣٩- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تالي تلخيص المتشابه، تحقيق مشهور حسن وأحمد شقيرات، الرياض - السعودية، دار العصيمي، ط١، ١٤١٧هـ.

٤٠- الدار قطني، علي بن عمر، سؤالات البرقاني للدارقطني، تحقيق عبد الرحيم القشقري، باكستان، كتب خانة جميلي، ط١، ١٤٠٤هـ.

٤١- ـــــــ، الضعفاء والمتروكين، تحقيق: صبحي السامرائي، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٤٢- ـــــــ، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي، الرياض - السعودية، دار طيبة، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٤٣- الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، سنن الدرامي، تحقيق: فواز أحمد وخالد السبع، بيروت - لبنان، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٧هـ.

٤٤- أبو داود، سليمان بن الأشعث، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، تحقيق محمد العمري، المدينة المنورة - السعودية، ط١، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٤٥- ــــــ ، المراسيل، تحقيق شعيب الأرناؤوط، بيروت – لبنان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٨هـ.

٤٦- ــــــ، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت – لبنان، دار الفكر، د. ط، د. ت.

٤٧- الذهبي، محمد بن أحمد، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق محمد عوامة، جدة – السعودية، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٤٨- ــــــ، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، بيروت – لبنان، مؤسسة الرسالة، ط٩، ١٤١٣هـ.

٤٩- ــــــ، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، بيروت -لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٥م.

٥٠- ابن راهويه، إسحاق بن إبراهيم، مسند إسحق بن راهويه، تحقيق: عبد الغفور البلوشي، المدينة المنورة – السعودية، مكتبة الإيمان، ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.

٥١- ابن رجب، عبد الرحمن بن أجمد، شرح علل الترمذي، تحقيق صبحي السامرائي، بيروت، عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٥٢- ــــــ، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمود بن شعبان وآخرون، المدينة المنورة – السعودية، مكتبة الغرباء الأثرية، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٥٣- الزيلعي، عبد الله بن يوسف، نصب الراية لأحاديث الهداية، تحقيق: محمد يوسف البنوري، مصر، دار الحديث، د. ط، ١٣٥٧هـ

٥٤- ابن شاهين، عمر بن أحمد، تاريخ في أسماء الثقات، تحقيق صبحي السامرائي، الكويت، الدار السلفية، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

الرزاق، تحقيق: حبيب الأعظمي، بيروت –لبنان، المكتبة الإسلامية، ط٢، ١٤٠٣هـ.

٧٨- ابن معين، يحيى بن معين، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، تحقيق أحمد سيف، مكة المكرمة – السعودية، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٧٩- ــــــــ، تاريخ ابن معين (رواية الدرامي)، تحقيق: أحمد سيف، دمشق – سوريا، دار المأمون للتراث، د. ط، ١٤٠٠هـ.

٨٠- ابن الملقن، عمر بن علي، خلاصة البدر المنير في تخريج كتاب الشرح الكبير للرافعي، تحقيق حمدي السلفي، الرياض – السعودية، ط١، ١٤١٠هـ.

٨١- المناوي، ، عبد الرؤوف، التوقيف علي مهمات التعاريف، تحقيق محمد رضوان، بيروت، دمشق، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، ط١، ١٤١٠هـ.

٨٢- ــــــــ، فيض القدير شرح الجامع الصغير، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، ط١، ١٣٥٦هـ.

٨٣- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت، دار صادر، د. ط، د.ت.

٨٤- النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، تحقيق عبد الغفار البنداري وسيد كسروي حسن، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٨٥- ــــــــ، الضعفاء والمتروكين، تحقيق إبراهيم زايد، حلب- سوريا، دار الوعي، ط١، ١٣٦٩م.

٨٦- ــــــــ، المجتبى من السنن، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، حلب – سوريا، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٨٧- الهيثمي، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، القاهرة – مصر، بيروت – لبنان، دار الريّان للتراث، دار الكتاب العربي، دط، ١٤٠٧هـ.

٨٨- أبو يعلى، أحمد بن علي، مسند أبي يعلى، تحقيق: حسن سليم أسد، دمشق – بيروت، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.